December 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

مؤتمر المنظمة الإقليمي الثلاثون للشرق الأدنى

الخرطوم، جمهورية السودان، 4–8 ديسمبر/كانون الأول 2010

إطار منظمة الأغذية والزراعة للأولويات الإقليمية في الشرق الأدنى

المحتويات

	الفقرات
الموجز التنفيذي	
أولاً – عرض عام للخلفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إقليم الشرق الأدنى	1-19
ثانياً – التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وبالتنمية الزراعية المستدامة	20-46
ثالثاً – الأولويات الرئيسية للإقليم	46-80
رابعاً – تنفيذ إطار الأولويات الإقليمية	81-92

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: WWW.FAO.ORG.

K9512/A

الموجز التنفيذي

الخلفية

لقد أُضفيت على الرؤية والأهداف العالمية المتمثلة في استئصال الجوع وسوء التغذية والفقر قوة دفع متجددة في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–2019. فالإطار يدعو إلى اتجاه جديد للجهود الرامية إلى تحسين الإنتاج الغذائي، والتنمية الريفية، وسبل المعيشة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة تتسم بالكفاءة. ولا يوجد أي مكان في العالم تشتد فيه إلحاحية تحقيق ذلك أكثر مما تشتد إليه في إقليم الشرق الأدنى حيث أدت مجموعة متنوعة من التحديات القديمة والناشئة إلى مضاعفة خطر انعدام الاستقرار في الإمدادات الغذائية إلى جانب تدهور البيئة الناجم عن عدم الوعي بالأثر المرجح لتغيُّر المناخ في الأجلين المتوسط والطويل.

ويضم إقليم الشرق الأدنى 18 بلداً[1] يجمع بينها تراث ثقافي مشترك ولكنها شديدة الاختلاف من حيث مستويات التنمية فيها وكذلك من حيث ما حبته بها الطبيعة من موارد، ومن حيث إمكانات الزراعة والإنتاج الزراعي فيها. ويوجد في الإقليم ثراء فاحش وفقر مدقع مقيسان على أساس نصيب الفرد من الدخل. ومع ذلك، تواجه بلدان الإقليم جميعها مجموعة مشتركة من المشاكل والتحديات التي تهدد آفاق التنمية فيها. ومن بين هذه المشاكل والتحديات تضاؤل موارد المياه وموارد الأراضي الزراعية، وانعدام التوازن الهيكلي بين الاحتياجات الغذائية والإنتاج الغذائي، وتزايد الصعوبات في تحقيق التوازن بين العمالة وإدرار دخل في ظل تزايد عدد السكان، وانخفاض الاستثمارات في القطاع الريفي، وتزايد التهديدات الناجمة عن التدهور البيئي، والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، ومن بينها النزاعات، وكذلك خطر تغيُّر المناخ المخيِّم.

وقد بدأ مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى، منذ أوائل سنة 2009، عملية صياغة إطار أولويات إقليمية للشرق الأدنى. والغرض الرئيسي من ذلك هو ترجمة الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–2019 إلى مجالات أولويات إقليمية وإجراءات لتحقيق أهداف الأعضاء وغاياتهم الاستراتيجية في الإقليم التي تعبر عن الاحتياجات ذات الأولوية لهذه البلدان التي يمكن تحقيقها بمساعدة من المنظمة. والمقصود أيضاً بإطار الأولويات الإقليمية هو دعم إنشاء قاعدة قوية للشراكة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة العاملة في الإقليم للتصدي معاً للتحديات المحددة ومساعدة البلدان على تحقيق نتائج ملموسة في السعي إلى بلوغ أهدافها المتعلقة باستئصال الجوع والنهوض بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية.

---

[1] يتكون الإقليم من 18 بلداً في ثلاثة أقاليم فرعية هي: إقليم شمال أفريقيا (المغرب) الذي يضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس؛ وإقليم الشرق الأدنى الشرقي (المشرق) الذي يضم مصر وإيران والعراق والأردن ولبنان وسورية؛ وإقليم دول الخليج واليمن الذي يضم المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان واليمن.

وتعتمد هذه الوثيقة على (1) مذكرات الأولويات القطرية التي تحلل الفرص والتحديات في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، التي أُعدت في سنة 2009 من خلال عملية تشاورية على المستوى القطري؛ (2) توصيات الدورات الأخيرة لمؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وللجان الفنية الإقليمية؛ (3) الدروس المستفادة من العمليات التي قامت بها المنظمة في الإقليم مؤخراً والعمليات التي تقوم بها حالياً فيه. وقد بُحثت الأولويات الإقليمية المحددة واستُعرضت بدقة في اجتماع تشاوري إقليمي عُقد في القاهرة أثناء الفترة 4–8 أكتوبر/تشرين الأول 2010، شارك فيه 12 بلداً. ويرد في المرفق 1 موجز للإجراءات ذات الأولوية التي نوقشت أثناء الاجتماع التشاوري بشأن إطار الأولويات الإقليمية الذي نظمته الأقاليم الفرعية.

الرؤية ومجالات الأولويات الإقليمية

اتساقاً مع الرؤية العالمية للمنظمة، فإن رؤية إطار الأولويات الإقليمية للشرق الأدنى هي العمل على جعل إقليم الشرق الأدنى آمناً من حيث الغذاء مع كفالة إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. ومهمة المنظمة في الإقليم هي الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر الريفي لأجيال الحاضر والمستقبل وذلك بمساعدة الأعضاء على تحقيق زيادات مستدامة في توافر الأغذية، ووضع أطر سياساتية وتنظيمية في مجالات الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، وحماية وزيادة الموارد الطبيعية، والنهوض بعمليات استنباط المعارف وتنمية القدرة المؤسسية. وسيتولى المكتب الإقليمي للمنظمة دوراً قيادياً في تنسيق تنفيذ إطار الأولويات الإقليمية وفي رصده. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمل المكتب عن كثب مع مكاتب المنظمة الإقليمية الفرعية والقطرية الموجودة في الإقليم وكذلك مع الشُعب الفنية في المنظمة الموجودة في روما، ومع شركاء من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الإقليم ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة حسب مقتضى الحال. وقد حددت معاً بلدان الإقليم الثمانية عشر مجالات الأولويات الخمس التالية كأهداف يلزم أن تركز عليها المساعدة المقدمة من المنظمة في الفترة 2010–2019.

ألف – تحسين الأمن الغذائي والتغذية. إن إقليم الشرق الأدنى لا يستطيع هيكلياً أن يُطعم نفسه، وذلك بسبب محدودية وهشاشة قاعدة موارده الطبيعية، وارتفاع معدل النمو السكاني فيه، وتزايد الطلب على الغذاء فيه. وإضافة إلى ذلك، فإن شيوع معدلات فقر مرتفعة في بعض البلدان وقصور أنماط استهلاك الأغذية هما السببان الرئيسيان لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية. فالإقليم توجد فيه بلدان غنية ولكن لديها عجز غذائي، وتوجد فيه أيضاً بلدان فقيرة تُنتج الأغذية بمستويات أعلى، وهو ما يجعل تحديات الأمن الغذائي في هذا الإقليم فريدة نوعاً ما. والأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا هو تحقيق انخفاض في الجوع وسوء التغذية في الإقليم تماشياً مع أهداف مؤتمر القمة العالمي بشأن الأغذية والأهداف الإنمائية للألفية وذلك من خلال دعم مبادرات الأمن الغذائي الإقليمية والوطنية. وتشمل الأدوات الرئيسية التي يجب استخدامها تحليل التعرض لانعدام الأمن الغذائي، وتحسين وسائل جمع المعلومات ونشرها، بما في ذلك الإحصاءات الزراعية المحسنة والتي يمكن التعويل عليها، وتقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في تعزيز القدرات في ما يتعلق بصياغة استراتيجيات وسياسات وخطط تنفيذية للحد من انعدام الأمن الغذائي ومن البطالة، وكفالة استقرار الأسواق من خلال تدابير مستندة إلى آليات السوق لإدارة المخاطر، وتشجيع التعاون داخل الإقليم بشأن

المسائل التي تكون مثار اهتمام مشترك. وتشمل النتائج المتوقعة تحسين سياسات واستراتيجيات الإنتاج المحصولي والحيواني المستدام، والتكثيف والتنويع على المستويين الوطني والإقليمي، وتقوية القدرات على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة تتصدى للأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتحسين قدرة البلدان الأعضاء على معالجة شواغل محددة بشأن التغذية.

باء – تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سُبل المعيشة. يمكن للزراعة أن تلعب دوراً هاماً في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي والبطالة مثلما اتضح في بلدان كثيرة في الإقليم. ففي إيران ومصر والمغرب والجزائر، مثلاً، أوجد القطاع الزراعي قرابة خُمس إلى نصف فرص العمل الجديدة في السنوات الأخيرة. وما زالت الزراعة عنصراً بالغ الأهمية في سبل معيشة سكان الريف وسكان المناطق المتخلفة. وتنطوي أجزاء كثيرة من الإقليم على إمكانات واعدة لزيادة إنتاج منتجات غذائية عالية القيمة، من بينها منتجات البستنة، ومنتجات زيت الزيتون والأسماك التي توجد لها سوق صاعدة، داخلية وخارجية على حد سواء.

والأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا هو زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين بالاعتماد على طرق وأساليب للإنتاج الغذائي تتسم بالكفاءة في مجالات لديها ميزة نسبية وقدرة على المنافسة، وكفالة التنويع في أنشطة إدرار الدخل بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتحسين إمكانية النفاذ إلى السوق، والتشجيع على إضافة قيمة في سلسلة الزراعة – الأغذية، وذلك بهدف تعظيم مساهمة الزراعة في الحد من الفقر. وستكون الأدوات الرئيسية هي الترويج للتكنولوجيا الجديدة وتقديم المساعدة الفنية لتنمية القدرات في مجال الإنتاج الأولي ومجال إضافة القيمة الثانوي وغيرهما من مجالات الأعمال الزراعية. وتشمل النتائج المتوقعة زيادة الحصول على الغذاء، والاستقرار الاجتماعي، وتحسين سبل معيشة سكان الريف، وتعزيز القدرة المؤسسية والفنية لدى البلدان على (1) تحليل التطورات في الأسواق الزراعية والسياسات التجارية والقواعد التجارية على المستوى الدولي؛ (2) زيادة الوعي والقدرة على تحديد الفرص التجارية وصياغة سياسات واستراتيجيات ملائمة وفعالة تصب في صالح الفقراء؛ (3) صياغة سياسات مراعية للفوارق بين الجنسين وشاملة وتشاركية في مجالي الزراعة والتنمية الريفية؛ (4) استحداث سياسات ولوائح ومؤسسات وطنية وإقليمية لزيادة تأثيرات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية من حيث التنمية والحد من الفقر.

جيم – الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. إن النقص الحاد لدى الإقليم من حيث المياه والأراضي الصالحة للزراعة، بما في ذلك الضغط على هذه الموارد وتدهورها، هو أمر يجعل إدارة هذه الموارد إدارة تتسم بالكفاءة مهمة فائقة الأهمية. فالإدارة الصحيحة للطلب يمكن أن توجه المياه والأراضي إلى أفضل استخدام لهما ما بين إنتاج المحاصيل، والإنتاج الحيواني، وصيد الأسماك، والحراجة. وإتباع نهج كلي في إدارة المياه والموارد هو الخطوة الأولى في التصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم ولتحديد حلول عملية. والثروة الحيوانية وصيد الأسماك هما مصدران بالغا الأهمية من مصادر الغذاء في كثير من بلدان الإقليم، مما يجعل صون موارد المراعي والنظم الإيكولوجية البحرية وإدارتها المستدامة أمراً يمثل أولوية هامة. وفي عدة بلدان تلعب الحراجة، على الرغم من محدوديتها، دوراً هاماً في صون البيئة الطبيعية والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ. وزيادة كفاءة استخدام المياه والأراضي من خلال التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تؤدي

إلى زيادة الإنتاج ويمكن أيضاً أن تؤدي إلى زيادة استخدام هذه الموارد كغذاء وللتخفيف من وطأة الفقر. وتنطوي فرص جمع المياه وإعادة استخدام المياه العادمة وتحسين المراعي على إمكانات كبيرة لكثير من بلدان الإقليم. وسيكون من الضروري في هذا الصدد الترويج لإشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في تخطيط وإدارة موارد المياه والأراضي والموارد الوراثية إضافة إلى الترويج للتعاون الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود. والأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا هي كفالة توافر مياه جيدة وموارد طبيعية أخرى جيدة لدعم الزراعة والأمن الغذائي من أجل الحاضر والمستقبل، وتزويد أصحاب المصلحة بالدراية الفنية بشأن التكنولوجيات المقتصدة في استخدام الموارد، وتوسيع نطاق تلك الدراية بحيث تشمل صون الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي. وتشمل النتائج المتوقعة التقييم والرصد الإقليميين، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وإتباع نُهج فعالة لحماية التنوع البيولوجي بما يشمل إقامة شراكات، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الشحيحة.

دال – التصدي لآثار تغيُّر المناخ وإعداد استراتيجيات للتكيف معه. من المرجح أن يؤثر تغيُّر المناخ على الزراعة والأمن الغذائي في الإقليم أساساً من خلال إحداث تغيرات في درجة الحرارة، والهطول، والظواهر المناخية المتطرفة، ومستوى سطح البحر. وقد تسفر هذه التغيرات عن تأثيرات معاكسة من قبيل زيادة تفاقم شح المياه، وتدهور الأراضي، وفشل المحاصيل، وفقدان المراعي وغيرها من أشكال الغطاء النباتي، ونفوق الماشية، وهبوط إنتاج مصايد الأسماك وانخفاض جودته. ومن اللازم دعم الحكومات والمؤسسات العامة والمزارعين، لا سيما المنتجين الفقراء، في جهودهم الرامية إلى التكيف مع تغيُّر المناخ. وتتضمن الأهداف الرئيسية لمجال الأولوية هذا تحسين القدرات الوطنية والإقليمية على التأقلم مع آثار تغيُّر المناخ المعاكسة. وستكون الأدوات الرئيسية هي تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء في مجالات توفير المشورة بشأن السياسات؛ والمساعدة التقنية؛ وبناء القدرات؛ وممارسة أنشطة الدعوة إلى التغيير. وتشمل النتائج المتوقعة تعزيز القدرات في مجال السياسات، وتحسين القدرات البشرية والمؤسسية للتكيف مع تغيُّر المناخ.

هاء – الاستعداد لطوارئ الأغذية والزراعة والتصدي لها. إن الإقليم عرضة لأنواع كثيرة من الكوارث، الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان على حد سواء، التي تضيف إلى الفقر والجوع المزمنين لا سيما في أوساط أولئك الذين لديهم قدرة محدودة على التأقلم. وثمة بلدان قليلة في الإقليم، من قبيل إيران والعراق وسورية والجزائر، متقدمة إلى حد لا يستهان به في ما يتعلق بإتباع خطوات استباقية نحو إدارة الكوارث ولكن هناك بلداناً أخرى تحتاج إلى الإسراع بجهودها في هذا الاتجاه. ويجب أن يصبح تحسين القدرة الوطنية على التصدي للتهديدات والطوارئ الغذائية والزراعية عنصراً أساسياً من عناصر الجهود التي يبذلها جميع بلدان الإقليم للتخفيف من وطأة الجوع والفقر فيها. والأهداف الرئيسية لهذه الأولوية هي تيسير حدوث تحوُّل في التركيز من التصدي المجرد للطوارئ إلى الاستعداد الأوسع نطاقاً للكشف المبكر والوقاية والتصدي بحيث يلي ذلك ربط الإغاثة وإعادة التأهيل بالتنمية للتخفيف من الأثر الطويل الأجل. فهذا أمر حيوي يتضح من الهزات المتكررة غير المتوقعة في الإمدادات التي نجمت عن ظواهر طبيعية من قبيل الجفاف والمرض وعن ظواهر من صنع الإنسان من قبيل حدوث تحولات مفاجئة في العرض والطلب تؤدي إلى حالات فشل في الأسواق. والأدوات الرئيسية هي وجود نظم معلومات تتسم بالكفاءة، وممارسة أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية،

والتعاون والشراكة بشأن آليات إقليمية، والتواصل الشبكي وبناء القدرات على المستوى الإقليمي. وتشمل النتائج المتوقعة صياغة خطط جيدة ووجود مؤسسات أفضل استعداداً للتعامل مع التهديدات والطوارئ الزراعية.

وإلى جانب مجالات الأولويات الإقليمية، حدد إطار الأولويات الإقليمية مواضيع شاملة للقطاعات، من بينها التنمية الريفية، واستنباط المعارف وتقاسمها، والإنصاف بين الجنسين، والتعاون الإقليمي، سيجري الترويج لها باعتبارها إجراءات داعمة لتحقيق النتائج الإقليمية.

ترتيبات التنفيذ

في الأولويات الإقليمية المذكورة أعلاه، سيساهم المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشبكات المنظمة في الإقليم في تحقيق النتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية الواردة في الإطار الاستراتيجي للمنظمة، بإتباع النهج المستند إلى النتائج. وتتضمن الوظائف الأساسية للمنظمة التي ستُستخدم بالدرجة الأولى ما يلي: (أ) رصد وتقييم الاتجاهات والمنظورات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل؛ (ب) تجميع وتوفير المعلومات والمعارف والإحصاءات؛ (ج) وضع الصكوك والقواعد والمعايير الدولية؛ (د) توفير الخيارات والمشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات؛ (هـ) تقديم الدعم التقني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛ (و) الترويج والاتصال؛ (ز) الاشتراك بين التخصصات والابتكار؛ (ح) الشراكات والتحالفات وسوف يتيسر التنفيذ بإنشاء فرق مهام مواضيعية متمحورة حول ثلاثة مجالات أساسية هي: (أ) النظم الزراعية والغذائية؛ (ب) المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياساتية؛ (ج) الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ. وستجري ترجمة أطر الأولويات الإقليمية، بعد إقرارها من جانب البلدان الأعضاء، إلى خطط عمل تشغيلية تساهم في تسلسل النتائج الاستراتيجية للمنظمة، الذي سينعكس في برنامج العمل والميزانية الإقليمي/ الإقليمي الفرعي، بدءاً من سنة 2012. وستهتدي أيضاً أطر البرمجة القطرية وخطط العمل القطرية للمنظمة بإطار الأولويات الإقليمية. واعتباراً من سنة 2012، سيحدِّد الرصد المنتظم الإنجازات، وعوامل النجاح، والعقبات، والدروس المستفادة، والإجراءات المطلوبة لتحسين أداء البرامج، تماشياً مع نظم الرصد والإبلاغ المستندة إلى النتائج التي يجري حالياً وضعها ونشرها من جانب المنظمة.

وستتعزز كثيراً قدرات المنظمة في الإقليم بإنشاء المكتبين الإقليميين الفرعيين للشرق الأدنى الشرقي وللخليج وتزويدهما بما يلزم من موظفين. وسيجري تنقيح نُهج العمل المتبعة في الإقليم وذلك للترويج للعمل المشترك بين التخصصات مع إبقاء تركيز على تحقيق النتائج التنظيمية للمنظمة المحددة في إطار الأولويات الإقليمية.

وستجري مراجعة إطار الأولويات الإقليمية مرة كل سنتين، باعتباره أداة مرنة ومستجيبة، لكي يتضمن التطورات الجديدة الناجمة عن البرامج القطرية وعن التغيرات في الأولويات الاستراتيجية للمنظمة بوجه عام، أو بناءً على طلب البلدان الأعضاء في الإقليم.

أولا – عرض عام للخلفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إقليم الشرق الأدنى

عدد السكان والنمو الاقتصادي

1– يضم إقليم الشرق الأدنى 18 بلداً يجمع بينها تراث ثقافي مشترك ولكنها شديدة الاختلاف من حيث مستويات التنمية فيها وكذلك من حيث ما حبته بها الطبيعة من موارد. ويمثل الإقليم، بمجموع عدد سكانه الذي قُدِّر بأنه كان يتجاوز 395 مليون نسمة في سنة 2008، نحو 6 في المائة من عدد سكان العالم، ولديه معدل نمو سكاني مرتفع يبلغ في المتوسط 2.2 في المائة سنوياً، وهو من بين أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

2– ومع استثناءات قليلة (معظمها في بلدان الخليج)، يمثل سكان الريف ما يتراوح من ثُلث إلى أكثر من نصف مجموع عدد السكان في بلدان الإقليم. ووفقاً للمنظمة، كان متوسط عدد سكان الريف يبلغ 33.8 في المائة في إقليم شمال أفريقيا (42 في المائة في المغرب، و41 في المائة في الجزائر)، و38 في المائة في إقليم الشرق الأدنى الشرقي (58 في المائة في المائة في مصر و50 في المائة في سورية)، بينما كان لا يتجاوز 20.6 في المائة في إقليم الخليج الفرعي (والاستثناء الوحيد هو اليمن، حيث كان متوسط عدد سكان الريف يبلغ 71 في المائة). وقد انخفض عدد سكان الريف انخفاضاً كبيراً خلال العقود الأخيرة نتيجة لتزايد الهجرة إلى المدن.

3– ويوجد في الإقليم ثلثا احتياطيات النفط العالمية، ولكن رصيد الموارد الطبيعية في الإقليم موزع توزيعاً متفاوتاً. ويتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تبايناً كبيراً بين البلدان. ففي سنة 2007، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح من 842 دولاراً أمريكياً (موريتانيا) إلى 451 62 دولاراً أمريكياً (قطر). وفي الفترة ما بين سنة 2001 وسنة 2008، كان النمو الاقتصادي في الإقليم يتراوح من أقل من 4 في المائة (الجزائر والمملكة العربية السعودية) إلى أكثر من 12 في المائة في السنة (قطر). وعلى الرغم من هذا الأداء من حيث النمو، ما زال معدل البطالة مرتفعاً ارتفاعاً شديداً بسبب معدلات النمو السكاني المرتفعة في الإقليم.

4– وعلى الرغم من الثروة الهائلة الناجمة عن صناعة النفط، ظل الأداء الاقتصادي للإقليم متواضعاً أثناء الفترة 1970–2000.[2] وفي أعقاب الإصلاحات المكثفة على صعيد الاقتصاد الكلي والتجارة، ارتفع معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً كبيراً منذ سنة 2001، بحيث بلغ في المتوسط 5.2 في المائة أثناء الفترة 2001–2008. وتباين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تبايناً طفيفاً خلال الفترة ما بين سنة 2001 و 2008 بين الأقاليم الفرعية. فقد كان معدل النمو في إقليم الخليج الفرعي وإقليم الشرق الأدنى الشرقي الفرعي 5.5 في المائة

[2] صندوق النقد الدولي، تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 2003.

و5.4 في المائة، على الترتيب، بينما بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم شمال أفريقيا الفرعي 4.7 في المائة أثناء الفترة ذاتها. وعلى الرغم من هذه التحسينات الكبيرة، ما زال أداء الإقليم من حيث النمو أقل من أداء البلدان ذات الدخل المتوسط العالية الأداء.

السمات الرئيسية لقطاع الزراعة وأداؤه

5- على الرغم من المعوقات من حيث الموارد الطبيعية، وسرعة الزحف الحضري، ما زال قطاع الزراعة يؤدي دوراً هاماً في اقتصاد الإقليم، بحيث يساهم في الإنتاج والعمالة وميزان التجارة والأمن الغذائي. وما زالت حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، رغم هبوطها، أعلى بدرجة لا يستهان بها من 10 في المائة في معظم البلدان غير النفطية. وأثناء الفترة 2001–2008، تجاوزت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي 10 في المائة وكان يعمل فيها، في المتوسط، 21 في المائة من السكان النشطين اقتصادياً. وفي كثير من البلدان، ما زالت الزراعة هي المصدر الرئيسي لسبل المعيشة بالنسبة لغالبية السكان.

6- والقطاعات الفرعية الرئيسية للزراعة هي إنتاج المحاصيل، والإنتاج الحيواني، والحراجة، ومصايد الأسماك. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة في الإقليم بما يبلغ 83 مليون هكتار، وهو ما يمثل نحو 15 في المائة من مجموع الأراضي الزراعية في الإقليم[3]. وتتباين هذه النسبة المئوية، بحيث توجد أدنى نسبة مئوية (أقل من 3 في المائة) في المملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن (وهي بلدان توجد لديها أراضٍ شاسعة للرعي) وتوجد أعلى نسبة مئوية في بلدان من قبيل مصر وتونس والعراق، حيث تتجاوز نسبة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة 50 في المائة. وتُروى نسبة لا تتجاوز 32 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، ولكن هذه الأراضي تساهم بنسبة تتجاوز 50 في المائة في مجموع الإنتاج الزراعي في الإقليم. ومحاصيل الحبوب، وهي القمح والشعير بصفة رئيسية، إلى جانب الأرز والذرة الرفيعة في بعض البلدان، هي المحاصيل السائدة في الإقليم، يليها العلف والزيتون. ومن حيث القيمة الحقيقية، تُعتبر الحبوب هي أهم المحاصيل في بلدان من قبيل مصر وإيران والمغرب وسورية بينما تُعتبر محاصيل البستنة أهم نسبياً في بلدان من قبيل تونس ولبنان والأردن.

7- وتتضمن النظم الزراعية السائدة في الإقليم: الزراعة المروية، والزراعة المختلطة في الهضاب، والزراعة المختلطة البعلية، والزراعة الجافة والرعوية والحرفية الساحلية المتفرقة، والزراعة الحضرية. وفي عدة بلدان بالإقليم، حلت الزراعة الآلية الحديثة محل الرعي المتنقل التقليدي. ومع ذلك يظل قطاع الثروة الحيوانية التقليدي هاماً نسبياً في دعم سبل معيشة عدد أكبر من الناس، يشمل المنتجين الرحَّل وصغار المنتجين المستقرين.

[3] الأراضي الزراعية، كما هي معرّفة في قواعد البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، هي مجموع المساحات التي تشملها (أ) الأراضي الصالحة للزراعة؛ (ب) المحاصيل الدائمة؛ (ج) المروج والمراعي الدائمة.

وفي بعض البلدان يحصل هؤلاء السكان على دعم على شكل إعانات، بينما يجري في بلدان أخرى تنفيذ برامج لتحسين المراعي من خلال تعاونيات الرعي ولوائح استخدام المراعي.

8- وتقل باطراد أهمية الإنتاج الغذائي في المزرعة بالنسبة للأسر المعيشية الريفية الفقيرة في مختلف أنحاء الإقليم. فصغار المزارعين يعتمدون اعتماداً شديداً على مبيعات عملهم كيد عاملة باعتبارها مصدراً رئيسيا لدخل الأسرة: فحتى الأسر التي لديها ما يتراوح من هكتار واحد إلى هكتارين تحصل على قرابة ثُلث دخلها من بيع خدماتها كيد عاملة مستأجرة. وتتزايد أهمية تحسين فرص العمل والدخل خارج المزرعة بالنسبة للتنمية الريفية والرفاه الريفي. ومن الناحية الأخرى، تُعتبر الزراعة في الحضر وفي المناطق المحيطة بالحضر هامةً في دعم الاحتياجات الغذائية لفقراء الحضر.

9- وتلعب الثروة الحيوانية[4] دوراً هاماً في اقتصادات الإقليم. فباستثناء الدواجن، زادت أعداد الثروة الحيوانية في الإقليم بأكثر من الضعف أثناء السنوات الأربعين الماضية، بينما زادت الدواجن بأكثر من 9 أمثال أثناء الفترة ذاتها. وتمثل قيمة المنتجات الحيوانية نسبة تتراوح من 30 إلى 50 في المائة من الإنتاج الزراعي في الإقليم. ومن المتوقع أن تواصل هذه الحصة تزايدها، مع توقع أن يكون قطاع الدواجن الفرعي هو العنصر الأسرع نمواً. وتساهم الثروة الحيوانية في سبل معيشة سكان الإقليم مساهمة كبيرة، بحيث تدعم نسبة كبيرة من المزارعين الفقراء والمهمشين الذين لا يملكون أرضاً، لا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وكذلك الفقراء الحضريين في المدن الكبيرة. وتساهم الثروة الحيوانية في الأمن الغذائي والتغذية مساهمة كبيرة، بحيث توفر بروتيناً عالي الجودة في الأغذية المتناولة. وإضافة إلى ذلك، تمثل الحيوانات بديلاً عن المدخرات النقدية، وتأميناً ضد المخاطر، لا سيما أثناء فشل المحاصيل أو في أعقاب حدوث حالة جفاف شديدة، وتمثل في بيئات معينة مصدراً لقوة الجر وللنقل. ومع ذلك، يتزايد بسرعة اعتماد الإقليم على الواردات العلفية لتلبية احتياجاته. فثمة عدد من المعوقات، من بينها الظروف المناخية والبيئية وانخفاض الإنتاجية والأمراض الحيوانية وقلة فرص النفاذ إلى الأسواق وانعدام استقرار المؤن من المدخلات والنزاعات وانعدام الأمن، يعرقل بشدة تنمية القطاع. ونحو 90 في المائة من جميع السلالات الحيوانية الموجودة في الإقليم تجري تربيتها والاحتفاظ بها في أراضٍ جافة، بحيث تشكل مورداً ثميناً ومع ذلك فهو غير مستغل للتكيف مستقبلاً مع تغيُّر المناخ.

10- ويضم إقليم الشرق الأدنى مساحات جغرافية واسعة ومتفرقة من نظم إيكولوجية ومصايد أسماك مختلفة، بحرية وخاصة بالمياه العذبة، ذات خصائص مختلفة وتتسم بتعقُّد مختلف. وتعتمد إنتاجية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم على موارد نظم إيكولوجية وموارد طبيعية كثيراً ما تكون متقاسمة مع بلدان

[4] يمكن أن تشمل الثروة الحيوانية، بوجه عام، أي حيوان أنيس أو مستأنس، بما في ذلك الدواجن. ومع ذلك فإن المصطلحات كثيراً ما تُستخدم استخداماً مختلفاً في السياسات المختلفة، وعندما توصف بأنها "الثروة الحيوانية والدواجن" فإن الثروة الحيوانية تشير عموماً (في حالة الإقليم) إلى الجاموس والجمال والماشية والماعز والخنازير والأغنام بينما تشمل الدواجن الدجاج والبط والأوز والدجاج الحبشي والحمام والديوك الرومية وغيرها من الطيور.

ساحلية أخرى. وقد أخذ إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية البحرية في الإقليم يتزايد منذ خمسينيات القرن العشرين، بحيث ارتفع من أقل من 000 500 طن إلى نحو 000 000 3 طن في سنة 2007. ويُظهر إنتاج تربية الأحياء المائية، الذي كان لا وجود له تقريباً في الإقليم حتى ثمانينيات القرن العشرين، زيادة كبيرة كانت لافتة للنظر بوجه خاص اعتباراً من أواخر تسعينيات القرن. ومع ذلك فإن نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في الإقليم ما زال أقل من المتوسط العالمي (16.4 كيلو غرامات). وتدل الأرقام الإجمالية للتجارة في سنة 2007 على أن الميزان التجاري لتجارة الأسماك والمنتجات السمكية كان إيجابياً.

11- ومن حيث الإنتاجية الزراعية، يوجد تباين واسع بين البلدان وبمرور الوقت، مما يشير إلى إمكانية التحسين. فقد زادت الإنتاجية، مقيسةً بالقيمة المضافة لكل عامل في الزراعة، بأكثر من الضعف في مصر والمغرب في السنوات الأربعين الأخيرة، بينما ظلت كما هي في اليمن وموريتانيا. وبينما حققت بعض بلدان الإقليم تقدماً كبيراً في زيادة إنتاجيتها الزراعية ونمو قطاع الزراعة بوجه عام، ما زال الأداء الزراعي في كثير من البلدان متخلفاً عن الأقاليم الأخرى.

12- وزيادة الاستثمارات في الزراعة حاسمة الأهمية لتحسين الإنتاجية. ويتضح من بيانات عن أرصدة رأس المال أن أرصدة رأس المال في كثير من البلدان مستثمرة إلى حد كبير في الأراضي والثروة الحيوانية ومستثمرة بدرجة أقل نسبياً في البنية الأساسية والأدوات/الآلات والمباني. ويتبين من مقارنة كثافة رأس المال في الإقليم وجود اختلافات واسعة بين البلدان. ولم يظهر حدوث تحسُّن لافت للنظر في كثافة رأس المال في الإقليم، مقيسةً برصيد رأس المال لكل عامل، إلا في بلدان مثل المملكة العربية السعودية.

13- وما زالت درجة التكامل الاقتصادي في الإقليم منخفضة انخفاضاً شديداً. وهذا يفسره، جزئياً، عدم وجود حوافز، واستمرار وجود حواجز أمام التجارة، وسوء أداء بعض القطاعات، وكذلك تنويع الإنتاج والصادرات المحدود نسبياً، وانعدام وجود أوجه تكامل بين القطاعات الزراعية. وعلى الرغم من الاتفاقات التجارية واتفاقات التعاون الاستثماري الكثيرة التي تُعتمد وتُنفذ في الإقليم، ظلت حصة التجارة الزراعية داخل الإقليم أقل من 15 في المائة ومركزة بين بضعة بلدان.[5] ويتسم أيضاً النمط السلعي للتجارة الزراعية داخل الإقليم بتركيزه في نطاق ضيق من الأصناف. فطيلة السنوات العشرين الأخيرة، كانت الحيوانات الحية واللحوم والأسماك والمنتجات السمكية توجّه بصفة غالبة إلى الأسواق الإقليمية، بينما تكشف الخضر والفواكه والمواد الخام الزراعية من قبيل القطن عن توجهها بوضوح إلى خارج الإقليم.

[5] الجزائر، مثلاً، هي أهم شريك لتونس داخل الإقليم في ما يتعلق بالصادرات والواردات على حد سواء. ومن الناحية الأخرى، استوردت عمان معظم منتجاتها الزراعية الإقليمية من بلدين مجاورين لها هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وهذا التركيز يمكن أن يفسره القرب والاعتبارات الجغرافية.

الفقر وانعدام الأمن الغذائي

14- ما زال الفقر واسع الانتشار بالنظر إلى أن نحو رُبع سكان الإقليم يعيشون تحت خط الفقر وإن يكن مع وجود تباينات واسعة داخل الإقليم. فالفقر أقل شيوعاً بكثير في البلدان التي يسيطر قطاع النفط على اقتصادها، نتيجة لوجود ميزانية عامة كبيرة تتيح مستوى أعلى نسبياً من الإنفاق العام ومن التحويلات العامة. وبوجه عام، ما زال الفقر مرتبطاً ارتباطاً شديداً بتوافر العمل، والحصول على التعليم والخدمات الصحية، فضلاً عن توافر البنية التحتية الأساسية.

15- ونتيجة لمعدلات النمو السكاني المرتفعة، فقد كانت البطالة، لا سيما في أوساط شباب الحضر، عاملاً رئيسياً يقف وراء الفقر الحضري في الإقليم. وتعتبر نسبة قوة العمل العاطلة بين المجموع من بين أعلى النسب في العالم، وما زالت التوقعات الطويلة الأجل لسوق العمل هزيلة: إذ أن واحداً بين كل فردين في سن العمل سيواجه صعوبة في العثور على عمل، وفقاً لبعض الدراسات. ومن اللازم، لكي يواجه الإقليم نمو قوة العمل لديه ويستوعب المجموعة الكبيرة من العاطلين حالياً، أن يُنشئ قرابة 5 ملايين فرصة عمل حتى سنة 2020. وفي الوقت الحاضر، يساير إنشاء فرص العمل بالكاد نمو قوة العمل، وحتى بالرغم من أن معدلات البطالة بوجه عام قد تنخفض فإنها تظل مرتفعة ارتفاعاً مفرطاً في أوساط الشباب المتعلمين. وأصبح تزايد هجرة الذكور إلى المدن وتأنيث الزراعة قضية هامة ناشئة في الإقليم، وهو أمر يترك نساء الريف بدون حصول كافٍ على أصول منتجة.

16- والفقر الريفي سمة رئيسية من سمات الفقر في الشرق الأدنى حيث يعيش نحو 76 في المائة من الفقراء في مناطق ريفية. وفي معظم البلدان، يزيد معدل الفقر في المناطق الريفية بمقدار الضعف مقارنةً بمعدل الفقر في الحضر. والفقر المدقع شائع أيضاً بدرجة عالية في المناطق الريفية، وكثيراً ما يكون مرتبطاً بأنواع معينة من نظم الإنتاج، مثل النظام المختلط في الهضاب في اليمن والمغرب، والنظام المختلط في الأراضي الجافة والنظم الرعوية في بلدان أخرى بالإقليم. وبالنسبة لجميع البلدان، يوجد فقر معتدل إلى منخفض في المناطق المروية؛ والنظم الحرفية الساحلية لصيد الأسماك؛ ونظم زراعة الحبوب وتربية الثروة الحيوانية على نطاق صغير؛ والنظم المختلطة البعلية في الجزائر والأردن والمغرب وتونس؛ والنظم (القاحلة) المتفرقة في معظم البلدان.

17- وفي بلدان كثيرة، تعيش شرائح كبيرة من السكان تحت خط الفقر أو قربه ولا يتاح لها استهلاك غذائي متوازن. وهذا معناه نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة لدى أشد الفئات السكانية تعرّضاً لانعدام الأمن الغذائي. وفي البلدان المتضررة بالنزاعات شهد نقص التغذية زيادة حادة؛ ويتجاوز الآن تقزّم النمو بين الأطفال دون سن الخامسة نسبة قدرها 50 في المائة في هذه البلدان. وزاد أيضاً نقص التغذية زيادة كبيرة في البلدان ذات الدخل المنخفض مثل اليمن وموريتانيا، وحتى في البلدان ذات الدخل المتوسط بشريحتيه المنخفضة والعالية مثل مصر والمملكة العربية السعودية. ومع ذلك، يستمر نقص التغذية في الشرق الأدنى إلى جانب

شيوع الأمراض المزمنة ذات الصلة بالإفراط في التغذية التي تؤثر في حياة الناس بدرجات متباينة في جميع البلدان وفي النظم الصحية الوطنية في الإقليم. وبوجه عام، يمر إقليم الشرق الأدنى بمرحلة "تحوُّل تغذوي" تتواجد فيه مشاكل نقص التغذية مع الأمراض المزمنة المرتبطة بالغذاء، مما يفرض عبئاً على النظم الصحية، والمالية العامة، وميزانيات الأسر المعيشية.

18- وقد تعامل الإقليم مع بُعد التوافر من أبعاد الأمن الغذائي تعاملاً ناجحاً في العقود المنصرمة، على الرغم من تزايد العجز الغذائي لديه. وفي حقيقة الأمر، يتضح من نصيب الفرد من توافر الطاقة الغذائية[6]، وهو أداة لقياس نقص التغذية، أن جميع بلدان الإقليم حققت تحسينات ملحوظة في توافر الأغذية لديها، وأن الطاقة الغذائية المتوافرة في الفترة 2005–2007 لكل بلد كانت أعلى من الحد الأدنى للاحتياجات من تلك الطاقة[7].

19- وشهد أيضاً نصيب الفرد من إمدادات مجموعات الأغذية الرئيسية زيادة في العقود الأخيرة، كانت أوضح في بعض بلدان الإقليم مما هي في بلدان أخرى فيه. فقد شهدت البلدان التي حُدد أنها منخفضة الدخل أدنى زيادة في نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية. وتوافر الأغذية المرتفع نسبياً، على الرغم من محدودية الإمدادات الغذائية المحلية، يفسره جزئياً المستوى المرتفع من إعانات الأغذية وشبكات الأمان. فقد كانت سياسات دعم الأغذية، التي بدأ تطبيق معظمها في ستينيات القرن العشرين، واسعة الانتشار في الإقليم[8]. وقد نجحت إعانات الأغذية في بعض البلدان في إبقاء أسعار الأصناف الغذائية الاستراتيجية في متناول السكان الفقراء والمعرضين لانعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك فهي تفرض عبئاً هائلاً على المالية العامة قد لا يمكن تحمّله في الأجل الطويل. وتشير أيضاً دراسات أُجريت مؤخراً[9] إلى ما تنطوي عليه هذه السياسات من تكاليف فرصة ضائعة مرتفعة بسبب سوء توجيهها والخسائر وعمليات التسرب الضخمة فيها. وإضافة إلى ذلك، ساهمت الإعانات الغذائية في بعض البلدان في انحراف الاستهلاك لا سيما لدى من هم أشد تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي نحو سلع عالية الطاقة ولكنها منخفضة الكثافة من حيث المغذيات، من قبيل الخبز والزيوت والسكر، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة التغذوية.

ثانيا – التحديات للأمن الغذائي وللزراعة والتنمية الريفية المستدامتين

20- يواجه الإقليم تحديات هائلة في ما يتعلق بتحقيق أهداف البلدان الأعضاء فيه المتمثلة في استئصال الجوع والقضاء على الفقر وتحسين التنمية الريفية مع إدارة واستخدام موارده الطبيعية بطريقة مستدامة بيئياً. وكل من استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة والتحسن في الازدهار الاقتصادي سيفرض ضغطاً شديداً على الطلب

---

[6] سابقاً إمدادات الطاقة الغذائية (DES).

[7] قواعد البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة 2010.

[8] أصلحت بعض البلدان مؤخراً نظم دعم الأغذية لديها، بحيث أدخلت التحويلات النقدية بدلاً منه.

[9] البعثة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتقييم أثر الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية على مصر. منظمة الأغذية والزراعة. 2008.

على طائفة واسعة من المنتجات الغذائية. وفي الوقت ذاته، تشكل قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة (هبوط مناسيب المياه، وتدهور التربة، والتصحر) وانخفاض معدل نمو الإنتاجية عائقين رئيسيين أمام الإمداد بالغذاء. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، يقدّر أن العجز في الحبوب سيزيد بأكثر من الضعف خلال الفترة ما بين سنة 2000 وسنة 2030 (انظر الشكل 1). وهذا العجز الغذائي المتزايد يجعل غالبية بلدان الإقليم أكثر اعتماداً على الواردات وأكثر تأثراً، بالتالي، بالأسواق الدولية وبالهزات المحتملة في كمية الأغذية وأسعارها. وإضافة إلى ذلك، وللتأقلم مع التزايد في قوة العمل، وللحد من الفقر ومن الهجرة من الريف إلى الحضر، من اللازم أن يتصدى الإقليم لتحديات تحقيق تنمية ريفية معجّلة.

الشكل 1– الطلب على الحبوب مقابل الإنتاج المتوقع في البلدان العربية[10]

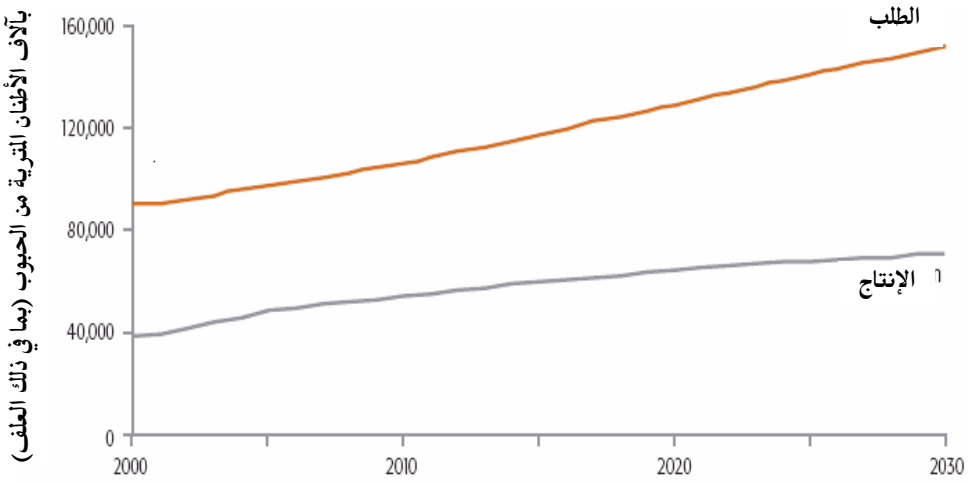

2–1– توافر أغذية آمنة ومغذية على نحو مستدام

زيادة الإمدادات الغذائية

21– ما زال ضمان توافر إمدادات غذائية كافية على نحو مستدام أهم التحديات في الإقليم. فزيادة الإمدادات الغذائية المحلية بطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة تتطلب التصدي لطائفة واسعة من العوامل التي تقف وراء الإنتاج الغذائي المنخفض والراكد حالياً في الإقليم، ومن أهم هذه العوامل تخلُّف نمو الإنتاجية. فقد تخلفت الإنتاجية في بلدان الإقليم عن البلدان النامية الأخرى المستوردة للأغذية وعن المتوسطات العالمية (انظر الشكل 2). فغلات الحبوب تبلغ حالياً في الإقليم نصف متوسط الغلة في العالم، وتتزايد الفجوة[11]. وإضافة إلى ذلك، من اللازم أن تحصل البلدان على النقد الأجنبي الضروري لتمويل احتياجاتها من الواردات

[10] البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (2009). تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية.

[11] تشمل الحبوب الشعير والذرة والدُخن والشوفان والأرز والجاودار والذرة الرفيعة والقمح الصلب والقمح العادي والحبوب غير المحددة في موضع آخر.

الغذائية وأن تقلل من تعرضها لتقلب الأسواق وذلك بتحسين كفاءة سلسلة الإمداد وباستخدام الأدوات المالية استخداماً أكثر فعالية لاتقاء المخاطر.

الشكل 2– غلة الحبوب في البلدان العربية مقارنةً بالمتوسطات العالمية[12]

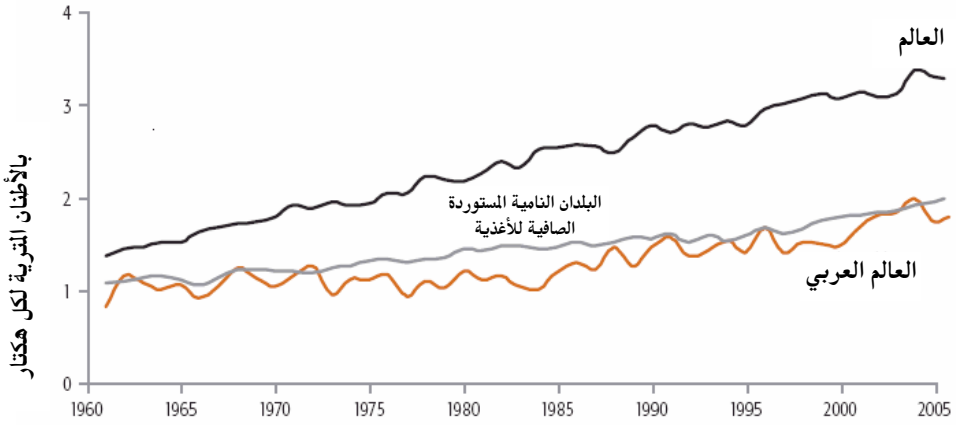

22– وعلى الرغم من الاستثمارات السابقة في الزراعة ما زالت الإنتاجية في القطاع منخفضة، لا سيما في الزراعة البعلية، وهي قطاع يتيح بديلاً مستداماً من أجل المستقبل بالنظر إلى المعوقات الشديدة من حيث موارد المياه. والزراعة البعلية يمارسها ما يقرب من 18 في المائة من السكان الزراعيين في الإقليم ولكنها تشغل نسبة لا تتجاوز 2 في المائة من مساحة الأراضي[13]. وتحسينات الغلة وآفاق إدرار دخل أعلى في المناطق البعلية هي أمور حاسمة الأهمية بالنسبة للمزارعين المهمشين والفقراء، الذين يعتمدون في معظمهم على الزراعة البعلية. وباستطاعة السياسات التي تدعم إدارة المياه، من قبيل الري التكميلي عن طريق جمع المياه في المناطق شبه القاحلة، الذي يستهدف نوبات الجفاف القصيرة أثناء موسم الزرع، يمكن أن تزيد من الغلات زيادة كبيرة. وإضافة إلى ذلك، تستطيع تكنولوجيا تحسين إمكانية التنبؤ بمتغيرات مثل هطول الأمطار أن تحسِّن مساهمة الزراعة البعلية في الإنتاج الزراعي والنهوض بسبل المعيشة.

23– ولزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة سيتعين على الإقليم أن (1) يُزيد زيادة كبيرة استثماراته في أعمال البحث والتطوير، التي لا تتجاوز في المتوسط في الإقليم عُشر الاستثمارات في البلدان المتقدمة وتقل عن الاستثمارات في البلدان ذات الشريحة العالية من الدخل المتوسط؛ (2) يعزز ما يُقدم لصغار المزارعين الذكور والإناث وللمؤسسات الزراعية، بما يشمل منظمات المنتجين، من إرشاد وتعليم بشأن فوائد تكنولوجيات الزراعة وتربية الحيوانات المستدامة والتطبيق العملي لتلك التكنولوجيات؛ (3) يستغل إمكانات التعاون الإقليمي/الإقليمي

[12] البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (2009). تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية.

[13] Dixon, John وآخرون (2001). *Farming systems and poverty: Improving farmers' livelihoods in a changing world*. منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، روما وواشنطن العاصمة.

الفرعي في مجال البحث والتطوير، وتقاسم المعارف ونشرها، من خلال تجميع الموارد والاستخدام الأمثل للبنى التحتية القائمة.

24- وإضافة إلى الإنتاجية المنخفضة، تؤثر الفواقد والهدر تأثيراً شديداً على توافر الأغذية في كثير من بلدان الإقليم. ويقدر أن نسبة تتراوح من 10 إلى 15 في المائة من المواد غير القابلة للتلف (مثل الحبوب) ونسبة تصل إلى 60 في المائة من المواد القابلة للتلف تُفقد أثناء سلسلة الإنتاج بأكملها. وإضافة إلى ذلك، فإن فواقد ما بعد الطهي كبيرة أيضاً. وترجع فواقد ما بعد الحصاد الكبيرة جداً إلى أسباب كثيرة، من بينها الظروف البيئية المتطرفة في بعض البلدان، وعدم توافر البنية التحتية والدراية الفنية الملائمتين للمناولة (وسائل ملائمة للتخزين والنقل والتعبئة والتسويق وغير ذلك)، والبحوث والتعليم، ونُظم الإرشاد التي كثيراً ما تكون هزيلة أو غير متوافرة.

25- ومن اللازم أن تعالج بلدان الإقليم قضية تعرضها لتقلُّب واردات الحبوب معالجة شاملة، بحيث تحقق أفضل استخدام للأدوات المالية الدولية القائمة لتحمي نفسها من الارتفاعات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار الأسواق الدولية. ويمثل الاستثمار في الإنتاج الزراعي في الخارج استراتيجية تستخدمها بعض البلدان للحد من تعرضها للمخاطر المتعلقة بالكمية وتتيح لها الحصول، على سبيل الأولوية، على الإنتاج المتاح في البلدان المتلقية للاستثمارات. ومع أنه من السابق لأوانه كثيراً تقييم أثر هذه الاستراتيجيات، فقد أشارت دراسات أُجريت مؤخراً إلى ضرورة تحسين البيئة السياساتية والتنظيمية وشروط هذه الاستثمارات لزيادة عائدها بالنسبة لكل من البلدان المستثمرة والبلدان المتلقية. ولكفالة استدامتها.وتكثيف الاستثمارات في البنية التحتية الريفية والحصول على خدمات التعليم والصحة والحصول على الائتمان وإيجاد لوائح سياساتية ملائمة يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان التي تعتبر فقيرة ولكن لديها وفرة من حيث الموارد الزراعية، وفي الحد من الفقر، وفي إتاحة مزيد من الأغذية للتصدير[14].

تحسين التغذية

26- في كثير من البلدان تعيش شرائح كبيرة من السكان تحت خط الفقر أو قربه ولا يتيسر لها استهلاك أغذية متوازنة. وهذا معناه شيوع نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة. وفي البلدان المتضررة من جراء نزاعات شهدت معدلات نقص التغذية زيادة حادة وأصبحت الآن معدلات تقزم النمو لدى الأطفال دون سن الخامسة تتجاوز 50 في المائة في هذه البلدان. وزاد أيضاً نقص التغذية زيادة كبيرة في البلدان المنخفضة الدخل مثل اليمن وموريتانيا، بل وحتى في البلدان ذات الدخل المتوسط بشريحتيه المنخفضة والعالية مثل مصر والمملكة العربية السعودية. ومع ذلك يوجد نقص التغذية في الشرق الأدنى إلى جانب شيوع الأمراض المزمنة المرتبطة بالتغذية المفرطة التي تؤثر على حياة الناس بدرجات متفاوتة في جميع البلدان والنظم الصحية الوطنية في الشرق الأدنى. وبوجه عام، يمر إقليم الشرق الأدنى بمرحلة "تحوّل تغذوي"

[14] ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل مشتريات من الأراضي على عدة قضايا اجتماعية – اقتصادية وسياساتية تلزم معالجتها.

تتواجد فيها مشاكل نقص التغذية مع الأمراض المزمنة المرتبطة بالغذاء، مما يفرض أعباءً على النظم الصحية والمالية العامة وميزانيات الأسر المعيشية.

تحسين جودة الأغذية وسلامتها

27- ما زالت بلدان الإقليم تواجه تحديات رئيسية في ضمان إمدادات غذائية آمنة لسكانها. فثمة بلدان كثيرة تواجه تحدي الاستجابة على أنسب وجه لمطالب مواطنيها من حيث توفير أغذية آمنة وصحية من الإنتاج المحلي والواردات فضلاً عن الوفاء بالمعايير الدولية المعترف بها للنفاذ إلى الأسواق الأجنبية. وعلى الرغم مما بذلته عدة بلدان في الإقليم من جهود أثناء السنوات القليلة الماضية لتعزيز نظمها الخاصة بسلامة الأغذية وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في هذا المضمار فإن الوضع ما زال ليس مرضياً. ونتيجة لذلك، يتمثل تحدٍ رئيسي في الشرق الأدنى في رفع المستويات الصحية والخاصة بالصحة النباتية. ومن الناحية الأخرى، من الجوهري بالنسبة لبلدان الشرق الأدنى، باعتبارها مستوردة صافية للأغذية، أن تتبع نهجاً منتظماً وينطوي على وجود نظم فعالة ومناسبة لمراقبة الأغذية وذلك لضمان جودة وسلامة الأغذية المستوردة فضلاً عن الأغذية المنتجة محلياً. ومن اللازم تحسين القدرات المؤسسية والتقنية لمختبرات ومراكز الحجر الصحي الخاصة بالنباتات والحيوانات.

تنويع الإمدادات الغذائية وتسخير مزايا الإقليم النسبية

28- يمثل تنويع إنتاج الأغذية واستهلاكها، من أجل إدرار دخل أعلى وإدارة المخاطر على حد سواء، تحدياً هاماً في ما يتعلق بالحد من الفقر الريفي في الإقليم. وبوجه خاص تنطوي صناعة البستنة،التي تشمل الفاكهة والخضر والجذور والدرنيات والأزهار وعش الغراب والتوابل، على إمكانات كبيرة من حيث إيجاد فرص عمل وإدرار دخل. ويمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر وفي الحد من الجوع في الإقليم. فالفاكهة والخضر تُزرع في بلدان عديدة وتتعدد قصص نجاح الصادرات في الإقليم. ولكن الاستهلاك المحلي للفاكهة والخضر على مستوى كل بلد ما زال ضعيفاً وأقل من المستوى الموصى به. وسيكون من بين التحديات التي ستواجهها بلدان الإقليم صياغة وتنفيذ استراتيجيات للتوسع في الإنتاج والاستهلاك المحليين لمنتجات بستنة عالية القيمة وعالية العائد مع الوفاء بالمعايير الدولية لسلامة الأغذية وتعزيز وضعها من حيث الصادرات. ويمكن أيضاً التوسع في إنتاج البستنة حول المناطق الحضرية الكبيرة، مما يساهم في انتعاش الاقتصاد المحلي والتخفيف من آثار تلوث الهواء وتغيُّر المناخ.

2-2- الزراعة كقوة محرّكة للحد من الفقر

29- إن البطالة عامل محدِّد رئيسي للفقر في الإقليم. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، سيتعين على اقتصاد الإقليم أن ينمو بمعدل مستمر يتراوح من 6 إلى 7 في المائة على مدى 20 عاماً لإيجاد ما يكفي من فرص العمل الجديدة من أجل استيعاب الملتحقين الجدد بسوق العمل. ومع ذلك لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السبع الأخيرة 5.2 في المائة مما يشير إلى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الإقليم من حيث إيجاد فرص للعمل ومن حيث الفقر لم تخف إلى حد كبير. وكان ما يقف جزئياً وراء الأداء من حيث النمو هو الزيادة في أسعار النفط التي أدت إلى زيادة إيرادات صادرات النفط، والنفقات الحكومية، والاستثمارات، والتحويلات المالية إلى بلدان غير نفطية غنية بموارد اليد العاملة. ومع ذلك بالنظر إلى ارتفاع كثافة رأس المال في قطاع النفط وأثره السلبي على قدرة الاقتصاد على المنافسة فإن الأثر العام للقطاع على التخفيف من وطأة الفقر كان محدوداً. والحد من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر النمو الاقتصادي للتصدي لتحدي البطالة هما الهدفان الرئيسيان في الإقليم.

30- وباستطاعة قطاع الزراعة أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي، وإبطاء الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق المحيطة الحضر، والحد بذلك من الفقر الريفي والفقر الحضري على حد سواء. فالدراسات التي أُجريت في مختلف السياقات تبيِّن أن الانخفاض في عدد الفقراء الذي ينجم عن تحقيق معدل نمو قدره 1 في المائة في قطاع الزراعة أعلى كثيراً من الانخفاض الذي يحققه أي قطاع آخر، وذلك بفضل الكثافة العالية لليد العاملة في القطاع وآثاره الأوسع نطاقاً الشاملة للقطاعات. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يرتبط توسُّع قطاع الزراعة بحدوث انخفاض نسبي في أسعار المواد الغذائية، وهو أمر يحسِّن الأجور الحقيقية ويمهد الطريق لحدوث زيادة في إنتاجية اليد العاملة في الاقتصاد بوجه عام. وفي معظم بلدان الإقليم، يعمل القطاع بمستوى أقل من إمكاناته، وذلك بسبب عدد من المعوقات، من بينها: (1) عدم كفاية النفاذ إلى الأسواق الدولية، الذي كثيراً ما يرجع إلى ضعف الصلة بين صغار المزارعين والمصدرين؛ (2) شبه انعدام وجود رابطات للمزارعين وتعاونيات محلية للتسويق أو التصنيع يديرها القطاع الخاص؛ (3) ضعف البنية الأساسية للتخزين والنقل؛ (4) ضعف منظمات المزارعين ومؤسسات السوق المحلية؛ (5) تجزؤ حيازة الأراضي؛ (6) عدم وجود حوافز كافية لاستثمارات القطاع الخاص وللصادرات؛ (7) ضعف الصلة بين مؤسسات البحث والتطوير والمزارعين؛ (8) ضعف التدريب المهني لإنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات والرعاية البيطرية على نحو مستدام.

31- وما زال نفاذ المزارعين إلى الأسواق الدولية أحد المسارات الرئيسية لخروج فقراء الريف من وهدة الفقر. فالصادرات الزراعية في الإقليم ما زالت تمثل حصة محدودة ولكنها متزايدة من مجموع صادرات الإقليم. وتشمل صادرات الإقليم الزراعية الرئيسية الفاكهة والخضر وزيت الزيتون والبقول. وفي العقد المنصرم، فقد الإقليم مكانته في العديد من أسواقه الزراعية التقليدية، بما في ذلك في القطن والحمضيات، ولكن هذا الأداء العام يخفي قدراً كبيراً من التباين في ما بين فرادى البلدان والأقاليم الفرعية. وغالبية البلدان تتأتى حصة

كبيرة من صادراتها السلعية من بضع فئات فقط. وفي المتوسط، تمثل صادرات أكبر ثلاث سلع زراعية أكثر من 50 في المائة من مجموع الصادرات في عدة بلدان بالإقليم.

32- وللإقليم مزايا نسبية كبيرة من حيث صادرات منتجات ذات قيمة مضافة عالية (إلى سوق الاتحاد الأوروبي[15]، وإلى بلدان أخرى في الإقليم). ولمعالجة هذه الأسواق الجديدة معالجة حقيقية تتعين معالجة عدة قضايا. وهذه القضايا هي: (1) تجزؤ حيازة الأراضي؛ (2) عدم وجود حوافز كافية أو وجود مثبطات لاستثمارات القطاع الخاص وللصادرات؛ (3) ضعف الصلة بين مؤسسات البحث والتطوير والمزارعين؛ (4) الحاجة إلى التدريب المهني بشأن الإنتاج والرعاية المحصوليين والحيوانيين المستدامين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي (مع إيلاء اهتمام خاص لتدريب النساء في المناطق الريفية)؛ (5) ضعف الصلة بين صغار المزارعين وللسوق الدولية، الذي كثيراً ما يرجع إلى ضعف الإطار المؤسسي (شبه انعدام وجود رابطات للمزارعين وتعاونيات محلية للتسويق أو التصنيع يديرها القطاع الخاص)؛ (6) غياب عناصر في البنية الأساسية العامة أو الخاصة. وهذه المعوقات هي جميعها عقبات رئيسية يجب التغلب عليها[16]. وقد تكون صادرات منتجات عالية القيمة المضافة وكثيفة اليد العاملة هي أحد أسرع المسارات للخروج من وهدة الفقر. ومع ذلك يظل من المهم ملاحظة أن الترويج لصادرات المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية في بلدان الإقليم، لا سيما تلك التي تعتمد بصفة رئيسية على الري مثل مصر، هو أمر يلزم التعامل معه بحرص.

33- وللتصدي للمعوقات التي تواجه النمو الزراعي في الإقليم ولزيادة إيجاد فرص عمل زيادة كبيرة وتحسين دخل صغار المزارعين في المناطق الريفية، سيتعين على بلدان الإقليم أن تتبع استراتيجيات للتنمية الريفية المتكاملة تجمع ما بين الإصلاحات اللازمة في شتى المجالات، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية المادية والتنمية البشرية، وتنفيذ إصلاحات في مؤسسات المزارعين والتسويق، وخدمات الإرشاد والبحث والتطوير. ووجود تنسيق فعال بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك شتى الوزارات والكيانات العامة، وإدماج إصلاح الزراعة ضمن الاستراتيجية الحكومية العامة هما أمران يتسمان بأهمية حاسمة لنجاح هذه الجهود.

---

[15] ثمة عدة بلدان في الإقليم ممنوحة حصصاً تصديرية إلى الاتحاد الأوروبي كجزء من اتفاقات تجارية لا تُستخدم حتى الآن استخداماً كاملاً. وتشمل هذه الحصص الحمضيات والتفاح والبطاطس والطماطم ودبس السكر وأعناب المائدة وزيت الزيتون والخرشوف والهليون. ويحدث أيضاً توسع في الطلب على الفاكهة والخضر المنتجة عضوياً مما يتيح فرصة إضافية.

[16] الخطة الخضراء في المغرب 2009 والاستراتيجية الزراعية في مصر 2009.

2-3- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المحدودة والهشة

المياه والأراضي

34- لقد أدى شح الموارد من الأراضي الصالحة للزراعة ومن المياه إلى جانب وجود ضغط بشري على الموارد الموجودة إلى مشاكل بيئية هامة في الإقليم. فالأوضاع البيئية المتدهورة تضمنت، وما زالت تتضمن في كثير من الأحيان: (1) استخدام الأسمدة الكيميائية على نحو غير سليم ومفرط؛ (2) تملُّح التربة والمياه وتلوث الطبقات الجوفية الحاملة للمياه؛ (3) استنزاف الطبقات الجوفية الحاملة للمياه (ومن ذلك مثلاً وادي النيل). وقد أدى التوسع في الأراضي الزراعية على حساب الأراضي الخصبة المهمشة إلى تفاقم تآكل المياه وتدهور الأراضي. ولتلوث المياه وتدهور الموائل وسحب المياه بكميات هائلة تأثيرات بالغة ليس فحسب على إنتاج المحاصيل بل أيضاً على مجتمعات صيد الأسماك وسبل معيشتها. وعلاوة على ذلك، سيؤدي تغيُّر المناخ إلى زيادة سوء الوضع البيئي، ما لم تُتخذ تدابير عاجلة للتخفيف وللتكيف.

35- وما زالت إدارة المياه الزراعية أحد أصعب التحديات التي تواجه الإقليم. فنصيب الفرد من كمية الموارد المائية المتجددة المتاحة في الإقليم يبلغ حالياً حوالي 050 1 متراً مكعباً في السنة ومن المتوقع أن ينخفض بمقدار النصف بحلول سنة 2050، مقارنةً بمتوسط عالمي قدره 900 8 متر مكعب للشخص كل سنة[17]. وحصة الزراعة من استخدام المياه مرتفعة للغاية بالفعل. وتقل كفاءة الري بوجه عام في الإقليم عن 50 في المائة، عند تقييمها في بعض نظم الري السطحي، وما زالت أساليب الري التقليدية (السطح/الجاذبية) والإدارة التقليدية هي السائدة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض البلدان، فإن اعتماد وتطوير أساليب ونظم الري الحديثة ما زالا بطيئين. وإضافة إلى ذلك، ما زالت عمليات التبخر وفواقد المياه عالية نتيجة لعدم صيانة السدود وقنوات المياه. ونادراً ما توجد في الإقليم سياسات ملائمة لجدولة الري وتسعير المياه يمكن أن تساعد على تحسين الاقتصاد في استخدام المياه والإقلال من استهلاكها. وفي معظم البلدان كثيراً ما يكون سعر المياه أقل من تكلفتها الحقيقية. وإضافة إلى ذلك، لا توجد تنمية كافية لمصادر المياه البديلة، من قبيل إزالة ملوحة المياه والمياه العادمة المعالجة، وما زالت أعمال البحث والتطوير في هذا المجال محدودة.

36- وسيتطلب نجاح مبادرات إدارة المياه تعزيز المؤسسات والقدرات في مجال المياه بما في ذلك التدريب ووضع وإنفاذ ورصد سياسات وتدابير تنظيمية. ويلزم أيضاً على وجه الاستعجال في الإقليم وجود حوافز على صعيد السياسات من أجل الاقتصاد في استخدام المياه ومعالجة المياه العادمة، وزيادة مشاركة مؤسسات القطاع الخاص وكذلك الاستثمار في البنية الأساسية. والحوكمة المتعلقة بالمياه الجوفية ضعيفة على وجه الخصوص في معظم بلدان الإقليم. ويلزم إجراء تقييمات لعمليات التخزين وتجديد الموارد، وتلزم إصلاحات مؤسسية ملائمة.

---

[17] البنك الدولي (2006). *Making the Most of Scarcity: How Water Can Contribute to Growth and Development in the Middle East and North Africa*.

37- ويمثل تدهور الأراضي المستمر من جراء الأحوال المناخية المتطرفة والإفراط في الرعي وعدم ملاءمة أنماط المحاصيل قضية رئيسية. فقد أدى التراكم المتوالي للأملاح، نتيجة لسوء التصريف ولممارسات الري المفرط، إلى تدهور التربة وجعلها غير منتجة، مما يؤدي إلى هجر المزارع في عدة بلدان. ومن الممكن تحسين خصوبة التربة في الإقليم باستخدام المدخلات استخداماً أفضل. ويبلغ متوسط استخدام الأسمدة في الإقليم 70 كيلو غراماً للهكتار مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 120 كيلو غراماً للهكتار. ومن اللازم أيضاً تحسين القدرة المنخفضة على الاحتفاظ بالمياه وتحسين مستويات المغذيات في التربة في الإقليم. وقد أدى تجزؤ حيازات الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي نتيجة لهجر المراعي وفقدان أنواع برية، ضمن أمور أخرى، إلى تدهور نوعية التربة. وأدى أيضاً الزحف الحضري على الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية إلى زيادة الحد من حجم الأراضي الجيدة.

38- والزراعة التي تصون الموارد الطبيعية، والتي تمثل مفهوماً يرمي إلى تحسين صحة التربة وتحسين إدارة التربة والمحاصيل والمغذيات والمياه مما يؤدي إلى زراعة مستدامة إيكولوجياً واقتصاديا، تسلم بالحاجة إلى زراعة منتجة ومجزية وتصون الموارد الطبيعية في الوقت ذاته. ومن المؤكد أن مبادئ الزراعة التي تصون الموارد الطبيعية هي السبيل إلى تحقيق إنتاجية محصولية مستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك على التنوع البيولوجي فوق التربة وداخلها. ومع ذلك، ينبغي تكييف تطبيقها حسب الأوضاع والمحاصيل المحلية السائدة. وسيتطلب تشجيع الزراعة التي تصون الموارد الطبيعية في الإقليم إجراء دراسات تقييمية اجتماعية — اقتصادية وإجراء بحث تكيفي للتدليل على فوائد هذه الزراعة في نظم محصولية مختارة. وستلزم إعادة النظر في سياسات الميكنة وجعلها متسقة مع ممارسات الزراعة التي تصون الموارد الطبيعية. وتتطلب أيضاً مشاكل المنافسة من جانب الأعشاب الضارة، وهي مشاكل ناجمة عن استخدام مخلفات المحاصيل كأعلاف للثروة الحيوانية، إدارة استخدام الأراضي بعناية.

الحفاظ على إمكانات مصايد الأسماك

39- لقد أدت بالفعل الزيادة الكبيرة في مجموع الإنتاج من مصايد الأسماك الطبيعية إلى استغلال مفرط لمعظم الأرصدة الهشة. ويجري الإبلاغ في عدة مناطق من الإقليم عن حدوث تغيُّرات في بنية النظم الإيكولوجية وعن حدوث نقصان في إنتاجية مصايد الأسماك. ولمصايد أسماك كثيرة نظام نفاذ مفتوح بحكم الواقع. وتقديم إعانات لمصايد الأسماك هو ممارسة شائعة في بعض بلدان الإقليم، مما يؤدي بالتالي إلى وجود طاقة صيد مفرطة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تأثير عولمة التجارة السمكية على قطاعات الصيد الوطنية، بما في ذلك خطر الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية واستنفادها، فضلا عن الأمن الغذائي. وكثيراً ما تكون أهداف إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصوغة بطريقة غير ملائمة في السياسات القطرية، ولا تُستخدم مؤشرات للأداء. ونتيجة لذلك، فإن بلداناً كثيرة لا تقدر على إدارة مصايد أسماكها إدارة مستدامة وعلى تقييم حالة قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لديها.

40- ويقتضي الفقر في بعض مجتمعات الصيد وجود خطط عمل محددة لتنمية وإدارة مصايد الأسماك بفعالية، لا سيما مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وإقامة سبل معيشة مستدامة من صيد الأسماك، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة وتنويع الدخل، في هذه المجتمعات التي كثيراً ما تكون نائية، ما زالت تمثّل تحدياً.

حماية الموارد الحرجية واستخدامها المستدام

41- يتسم الإقليم، لوجود 39.3 مليون هكتار من الغابات وأشكال غطاء حرجي أخرى لديه (3.2 في المائة من مجموع مساحة الأراضي فيه)، بغطاء حرجي منخفض مقارنةً ببقية العالم. وتوجد نسبة قدرها 70 في المائة من الغطاء الحرجي في الجزائر وإيران والمغرب وتونس. وتصنَّف نسبة تبلغ نحو 70 في المائة من مجموع مساحة الأراضي في الشرق الأدنى في فئة المراعي. وتلعب أيضاً الغابات والأشجار والمراعي في الإقليم دوراً شديد الأهمية في (1) صون التربة والمياه؛ (2) مكافحة التحات، والانهيارات الأرضية، والفيضانات، والجفاف؛ (3) التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه؛ (4) الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الوراثية؛ (5) مكافحة أمراض الحشرات والآفات. وتوفر الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات صفيفة من المنتجات الحرجية غير الخشبية للمستهلكين المحليين وحتى لأغراض التصدير، وخشب الوقود، والمراعي للثروة الحيوانية، وتساهم في سبل معيشة أشخاص كثيرين في الإقليم وفي عمالتهم، وتولِّد أغذية وطاقة ونقداً، إضافة إلى أدائها أدواراً اجتماعية أخرى.

42- وتتعرض موارد الغابات والمراعي لضغط متزايد من جانب سكان الريف الذين تتزايد كثافتهم ويتزايد فقرهم. ومنذ سنة 1950، فقد الإقليم أكثر من 20 في المائة من مساحة غاباته، مما أدى إلى تدهور النظم الإيكولوجية وإلى التصحر على نطاق واسع. وسيتعين على بلدان الإقليم أن تعتمد وتنفذ استراتيجيات شاملة طويلة الأجل، للحفاظ على الدور البيئي الفريد الذي تلعبه الغابات وأراضي الرعي في الإقليم. وينبغي التركيز بوجه خاص على الاستثمار والسياسات والمؤسسات التي تنطوي على مشاركة المجتمعات المحلية.

2-4- تغيُّر المناخ

43- إن إقليم الشرق الأدنى هو أحد أكثر الأقاليم تعرضاً للتأثر بتغيُّر المناخ. ومن المتوقع أن تؤدي سلسلة التهديدات التي يمثلها تغيُّر المناخ إلى تدهور الأمن الغذائي الإقليمي تدهوراً كبيراً وإلى تدهور سبل معيشة قطاع كبير من سكان الإقليم. وسيؤدي تغيُّر المناخ إلى زيادة تفاقم نقص المياه، الذي يمثل مشكلة بالفعل في معظم بلدان الإقليم. ومن المرجح أن تتعرض الزراعة في الشرق الأدنى لخسائر كبيرة بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وحالات الجفاف، والفيضانات، وتدهور التربة، مما يهدد الأمن الغذائي لكثير من البلدان. وفي مصر وحدها، يمكن أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى انخفاض الإنتاج الوطني للأرز بنسبة قدرها 11 في المائة وفول الصويا بنسبة قدرها 38 في المائة بحلول سنة 2050، مقارنةً بإنتاجهما في ظل الظروف الحالية. أما في ما يتعلق بالمحاصيل الأخرى،

فمن المقدر أن تغيُّر المناخ يمكن أن يؤدي إلى خفض إنتاج الذرة بنسبة تبلغ نحو 19 في المائة وحبوب الشعير بنسبة تبلغ نحو 20 في المائة. وفي إقليم الشرق الأدنى بأكمله، من المرجح أن تكون المراعي والثروة الحيوانية عرضة للتأثر بتغيُّر المناخ وذلك لأن معظمها موجود في مناطق حدية، مما يؤثر على نظم الترحال والتوزيع الدينامي للآفات والأمراض الحيوانية وأنماط انتقالها إلى جانب زيادة احتمال تفشي أمراض وبائية. ومن المرجح أن يؤثر استنفاد رطوبة التربة على إنتاجية الأنواع الحرجية الرئيسية وأن يفضي إلى انخفاض وانقراض الأنواع الحساسة، وإلى زيادة مخاطر الحرائق، وأن يغيِّر أنماط انتشار الآفات والأمراض. وستؤدي التغيرات التي تنجم عن ذلك في الموائل إلى تغيرات في أعداد الحيوانات والنباتات البرية. ومن المرجح أن تفضي التأثيرات المجتمعة لتصرفات الإنسان والطبيعة وتغيُّر المناخ إلى زيادة التدهور والتصحر في أنحاء كثيرة من الإقليم، مما يؤدي إلى زيادة الحد من إمكانات الإنتاج المنخفضة.

2-5- الاستعداد للطوارئ والتصدي لها

التعافي وإعادة التأهيل

44- لقد ابتلي عدد من بلدان الشرق الأدنى بنزاعات سياسية وكوارث طبيعية كثيرة. وتتسم عادةً البلدان التي تعرضت لنزاعات وكوارث بحدوث أزمات في الحكم، وضعف القدرة المؤسسية، وطول مدة الانتقال من النزاع إلى السلام. وتشكل هذه النزاعات والكوارث الطبيعية مصادر رئيسية للقابلية للتأثر ولانعدام الأمن الغذائي في الإقليم. ويتوقف تأثير النزاعات على الزراعة والأمن الغذائي على طبيعة النزاعات وعلى الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد. وفي أي بلد يشهد نزاعاً، يكون تأثير النزاع على الإنتاج الغذائي معناه حدوث انخفاض في توافر الطاقة الغذائية وحدوث انعدام أمن غذائي شديد وذلك بسبب حالة انعدام الأمن السائدة وتحويل مسار الموارد الشحيحة بعيداً عن الخدمات الزراعية وعن القطاعات المنتجة الأخرى. ومن الممكن أن تتسبب النزاعات على وجه الخصوص في إلحاق ضرر كبير بالبنية الأساسية المادية والبشرية التي تدعم الزراعة، ومن ذلك مثلاً خدمات الإرشاد، وإنتاج وحماية المحاصيل والحيوانات، والحراجة، ومصايد الأسماك، وإدارة المراعي، والبحوث الزراعية، وصناعات القطاع الخاص المتعلقة بتسويق الأغذية وتجهيزها.

45- وقد عانى الإقليم أيضاً من كوارث طبيعية. وشملت هذه الكوارث حالات الجفاف، والفيضانات، وتفشي الآفات النباتية والحيوانية، ومنها مثلاً الجراد الصحراوي، والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وكوارث أخرى. وتتسبب الكوارث الطبيعية في قدر كبير من المعاناة، وتستنفد قاعدة الموارد الطبيعية، وتلحق الضرر بالبنية الأساسية، وتؤدي إلى زيادة الفقر. ويتسبب الجفاف، وهو أكثر الكوارث في الإقليم تكراراً وإضراراً، في شح المياه على نحو خطير، وفشل المحاصيل، ونقص التغذية، وتدهور الأراضي واستنفاد العلف الورقي، ونفوق الماشية على نطاق كبير، ومشاكل أخرى. ويؤدي ما ينجم عن ذلك من بطالة وبيع يائس للأصول

المنتجة وهجرة خارجية إلى استنفاد قدرة القطاع الزراعي على ممارسة الزراعة المستدامة وتحقيق التنمية الريفية. وأثناء العقد المنصرم، حدثت حالات جفاف متتالية متعددة السنوات في عدة بلدان بالإقليم.

الأمراض العابرة للحدود

46- تؤثر الأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود منذ أمد طويل على الإنتاج الحيواني والمحصولي في إقليم الشرق الأدنى، مما يقلل من توافر الغذاء ويؤثر على جودته. وتاريخياً، أسفرت الأمراض الحيوانية وإدخال الآفات النباتية واستقرارها ومعاودة ظهورها وحالات تفشيها عن مشاكل غذائية كبرى إما مباشرة من خلال حدوث انخفاضات في غلة المحاصيل الغذائية وفواقد في الحيوانات (أو امتدادها إلى البشر)، أو بطريقة غير مباشرة من خلال انخفاض غلات المحاصيل النقدية، وعدم كفاءة تحويل العلف، وفقدان ثقة المستهلكين. وقد أدت عوامل تغيُّر المناخ إلى زيادة تفاقم الحالة. وتتوطن في بلدان معينة في الإقليم عدة أمراض حيوانية عابرة للحدود من قبيل الحمى القلاعية، وحمى الوادي المتصدع، وحمى غرب النيل، وآفة الحيوانات المجترة الصغيرة، والحمى المتموجة، وداء الكِلِبْ، والسل، وداء المشوّكات. كذلك فإن سلالة انفلونزا الطيور الشديدة الإمراض متوطنة في مصر وتشكل تهديدات كبيرة لصناعة الدواجن ولحياة البشر. وما زال الجراد الصحراوي يشكل تهديداً للإنتاج والأمن الغذائيين في الإقليم. وقد تسببت أمراض صدأ القمح الوبائية في خسائر فادحة في السنتين إلى الثلاث سنوات الماضية في عدة بلدان في الإقليم وأصبحت تشكل تهديداً نتيجة لظهور سلالات جديدة من المُمرضات الشديدة العدوانية تتسم باتساع نطاق تكيفها مع المناخ.

ثالثا – أولويات الإقليم الرئيسية

47- توفر المعوقات والتحديات المعروضة في التحليل السابق صورة عامة للاحتياجات الحرجة للإقليم وتشير إلى إطار الأولويات الذي يمكن فيه معالجة القضايا الأساسية. واستناداً إلى مناقشة متعمقة جرت أثناء الاجتماع التشاوري الذي عُقد في الفترة 4–7 أكتوبر/تشرين الأول 2010 في القاهرة، توجز هذه الاحتياجات ضمن خمسة مجالات أولويات إقليمية مرتبطة بعدة مجالات تدخُّل رئيسية تشمل السياسات، والمؤسسات، والتنظيم، وتنمية القدرات، والتجارة، والاستثمار، وإدارة المعلومات.

48- ومجالات الأولويات الخمسة المذكورة أدناه هي أولويات لبلدان تشتد فيها الحاجة إلى مساعدة من المنظمة.

ألف – تحسين الأمن الغذائي والتغذية

باء – تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل المعيشة

جيم – الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

دال – التصدي لآثار تغيُّر المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف معه

هاء – الاستعداد لطوارئ الأغذية والزراعة والتصدي لها

49- وتُعرض في ما يلي كل أولوية إقليمية بتقديم أساس منطقي لها وموجز للقضايا والتحديات التي يجب التصدي لها. ويبين الملحق الأول موجزاً للإجراءات الرئيسية المحددة تحت الأولويات الخمس لكل إقليم من الأقاليم الفرعية الثلاث: شمال أفريقيا، والشرق الأدنى الشرقي، ودول الخليج واليمن. وقد حُددت الأولويات الإقليمية الخمس أيضاً حسب الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية للمنظمة (انظر الملحق الثاني). ويرد في الوثيقة NERC/10/5 وصف أوفى للكيفية التي ستتدخل بها المنظمة في الإقليم أثناء الفترة المالية 2012-2013 للتعامل مع مجالات الأولوية المحددة. ولضمان إدماج الأولويات الإقليمية ضمن الآليات العامة لتخطيط العمل وتخصيص الموارد القائمة في المنظمة إدماجاً كاملاً، حُددت ثلاثون نتيجة تنظيمية. وإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من النتائج التنظيمية ذات الطابع الشامل للقطاعات من قبيل المساواة بين الجنسين (الهدف الاستراتيجي كاف)، والسياسات (الهدف الاستراتيجي خاء)، والإحصاءات وتبادل المعارف (الهدفان الاستراتيجيان حاء – 4 وحاء – 5) ينطبق على جميع الأولويات الإقليمية الخمس.

مجال الأولوية الإقليمية ألف: تحسين الأمن الغذائي والتغذية

أهداف مجال الأولوية الإقليمية ألف

- المساهمة في القضاء على انعدام الأمن الغذائي على كل من المستوى الفردي والوطني والإقليمي تماشياً مع أهداف مؤتمر القمة العالمي بشأن الأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذ الإجراءات المتخذة ورصدها وتقييمها، بدعم من نظام معلومات يتسم بالكفاءة.

50- ويعني ضمناً الأمن الغذائي إتاحة إمكانية حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كافٍ ومغذٍ وآمن. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الأولوية في دفع البلدان نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي بشأن الأغذية المتمثل في خفض عدد من يعانون من نقص التغذية المزمن إلى نصف المستوى الذي كان عليه في 1991–1992 بحلول سنة 2015. وتبدأ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك بتعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات، بما في ذلك وضع سياسات مراعية للفوارق بين الجنسين، ترمي إلى تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وكذلك تنفيذ الإجراءات المتخذة ورصدها وتقييمها، بدعم من نظام معلومات يتسم بالكفاءة.

51- وتتبنى المنظمة رؤية نظمية وكليّة للأمن الغذائي، تشجع على الاستراتيجيات المتكاملة للتمكين من تحقيق الأمن الغذائي على جميع المستويات. وهذا معناه زيادة إنتاجية المحاصيل الأساسية، وتعزيز آليات السوق والتجارة والبنية الأساسية، والحد من الهدر والفواقد، مع تحسين الغذاء المتناول وتعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لحالات نقص المغذيات في الأغذية المتناولة.

52- وتتضمن مجالات العمل العاجلة في إطار هذه الأولوية استثمارات موجهة، تعالج حالات النقص الرئيسية في الإنتاج الزراعي ونظام الأغذية بوجه عام، بما في ذلك تحقيق زيادات مستدامة في إنتاج الأغذية، والحد من فواقد الأغذية، وتحسين الغذاء المتناول من خلال توفير غذاء أكثر أماناً وأكثر تغذية، وتوفير شبكات أمان لتقديم مساعدة قصيرة الأجل للفقراء.

القضايا والتحديات

53- يشكل عدم قدرة الإقليم على إطعام نفسه تحدياً هاماً يجب التغلب عليه على كل من المستوى الوطني والفردي. وتحسين توافر الغذاء، استناداً إلى المزايا النسبية في الإقليم، التي تُستكمل بواردات أو استثمارات في الخارج، وإيلاء الاهتمام الواجب للحد من الفواقد في جميع مراحل سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة في ما يتعلق بالزراعة والسلع الغذائية هما مجالان أساسيان من مجالات العمل. ومن الممكن تحسين توافر الأغذية من خلال تحسين البحوث والإرشاد، ومن خلال الاستثمار الموجه في الزراعة لتحسين الإنتاجية. ومع أن بلدان الإقليم لا تستطيع جميعها أن تلبي احتياجاتها من الحبوب من خلال الإنتاج المحلي، فإن كثرة من هذه البلدان لديها إمكانات كبيرة لتكثيف إنتاجها من الحبوب ولتنويع اقتصادها باقتحام مجال الإنتاج الحيواني وإنتاج البستنة. وسيساعد خفض الفواقد في إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها على تحسين توافر الأغذية مساعدة كبيرة.

54- ومع أن تحسين الإنتاجية والإقلال من الفواقد في السلسلة الغذائية يمثلان أولويتين فإن الجهود المبذولة في هذا الصدد لن تصبح قصص نجاح حقيقية على أرض الواقع بدون توظيف استثمارات حاسمة الأهمية في الأسواق والبنية الأساسية الريفية. فغالبية عديمي الأمن الغذائي يعيشون في مناطق ريفية لا يتوافر لهم فيها الوصول إلى الأسواق بدرجة كافية، ويتوقف أمنهم الغذائي ويتوقف حصولهم على مستويات كافية من التغذية على وجود نظام أغذية يعمل بشكل جيد. ولا يمكن تحقيق أي تحسن في الأمن الغذائي وأي تحسين في الغذاء المتناول بدون توظيف استثمارات موجهة تتصدى لأوجه النقص الكثيرة في نظم الأغذية.

55- ويؤدي أيضاً المستوى المرتفع من الاعتماد على الواردات إلى نشوء الحاجة إلى إيجاد آليات فعالة للتأقلم مع أوجه عدم اليقين في الأسواق الخارجية، بما في ذلك عدم استقرار الأسعار. وتحقيق استقرار الإمدادات الغذائية وأسعارها من خلال اتباع نُهج لإدارة المخاطر مستندة إلى آليات الأسواق وبرامج التنويع هما عنصران هامان من عناصر السياسات الرامية إلى التصدي للتعرض لانعدام الأمن الغذائي. وينبغي تحقيق تحسين إمكانية حصول أشد السكان تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي على الأغذية من خلال تدخلات مجتمعية، وشبكات أمان اجتماعية غير مشوِّهة، وبرامج للتوعية العامة. وفي هذا السياق، ينبغي الاعتراف بالزراعة في الحضر وفي المناطق المحيطة بالحضر باعتبارها نشاطاً داعماً هاماً لإنتاج الغذاء فضلاً عن دورها كشبكة أمان. ومن المهم أيضاً أن تشدد برامج التوعية العامة على سلامة الأغذية، وقيمتها التغذوية، والحد من الهدر في إعداد الأغذية واستهلاكها

لدفع الإقليم نحو أمن غذائي أفضل. ويمكن أن تلعب البرامج المحددة الموجهة إلى المرأة بشأن التغذية والأغذية دوراً رئيسياً.

56- وللحفاظ على مستويات تغذوية وافية، يلزم بذل مزيد من الجهود في الإقليم لضمان جودة الأغذية وسلامتها. ويتطلب الحفاظ على الجودة والسلامة على امتداد السلسلة الغذائية وجود قواعد وإجراءات، وطرق للرصد لكفالة التنفيذ السليم. ويمثل تحسين القدرة على تنفيذ معايير سلامة الأغذية وجودتها ومعاييرها التغذوية، وتحسين القدرات الوطنية في مجال نظم مراقبة الأغذية فضلاً عن الممارسات الزراعية الجيدة وتحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة، مجالات عمل ذات أولوية. ومن الممكن أن يساعد أيضاً الترويج لتبادل المعارف والتكنولوجيا بشأن الزراعة والأغذية بين الأقاليم على زيادة الإنتاجية المحلية وصون الغذاء، مما من شأنه أن يساعد أيضاً على الحد من الفجوة الغذائية.

57- وقد انخفض توافر وجودة البيانات الأساسية بشأن الأغذية والزراعة في كثير من بلدان الإقليم مثلما حدث في بلدان نامية أخرى. ولتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة بشأن الأمن الغذائي في بلدان الإقليم، يلزم وجود معلومات إحصائية ملائمة ويمكن التعويل عليها لقياس مدى انعدام الأمن الغذائي ومكانه وأسبابه ولرصد أثر السياسات وتقييمه.

مجال الأولوية الإقليمية باء: تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل المعيشة

أهداف مجال الأولوية الإقليمية باء

- إطلاق إمكانات الزراعة باعتبارها مساهِمة رئيسية في الحد من الفقر وتعظيم دورها في توليد الدخل ودعم سبل المعيشة.
- الترويج للتسويق التجاري للزراعة.
- تنويع الزراعة بممارسة أنشطة ذات قيمة مضافة عالية.

58- للزراعة دور هام في الحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في توليد الدخل وتوافر الغذاء. فالأسر المعيشية الريفية تولِّد دخلاً من الأنشطة الزراعية و/أو من العمالة في أنشطة ريفية خارج المزرعة تكون مرتبطة في معظم الحالات بقطاع الزراعة (بما في ذلك إنتاج المدخلات، وإصلاح الأدوات الزراعية، وتصنيع النواتج). وإضافة إلى ذلك، يُنفق الدخل المتأتي من الأنشطة الزراعية على سلع منتجة محلياً، وهذا الطلب أساسي لبقاء القطاع الريفي الموجود خارج نطاق المزرعة. وبالنظر إلى شدة اعتماد سبل معيشة الفقراء على الزراعة، فإن النمو في هذا القطاع عنصر أساسي من عناصر استراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وللزراعة دور هام أيضاً في التخفيف من الهزات الغذائية أو هزات الدخل بالنسبة للناس.

59- ودور الزراعة في دعم سبل المعيشة والأمن الغذائي ليس مدركاً إدراكاً كاملاً في كثير من بلدان الإقليم، حيث يعمل فيها أكثر من 70 في المائة من القوى العاملة في البلدان الفقيرة، ولكن نموها ما زال راكداً في معظم البلدان. وتتركز غالبية الفقراء في المناطق الريفية (84 في المائة في اليمن، و 75 في المائة في تونس، و 62 في المائة في سورية). وثمة قضايا وتحديات كثيرة يجب التصدي لها من أجل استغلال الإمكانات الكاملة للزراعة في المناطق الريفية وتحسين مساهمتها في استئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في الإقليم.

60- ومجالات العمل الفورية في الإقليم هي: (1) تعزيز القدرة على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق؛ (2) وضع استراتيجيات وسياسات شاملة للزراعة والتنمية الريفية المتكاملتين المستدامتين؛ (3) كفالة إدراج المرأة في جميع جوانب نظام الأغذية؛ (4) الترويج للاستثمار في جميع المجالات الرئيسية وكفالة تهيئة بيئة تمكينية للاستثمارات، بما في ذلك التصدي للتحديات الرئيسية على صعيد السياسات المرتبطة بالاستثمارات الدولية من القطاع الخاص في الزراعة، من قبيل استخدام الأراضي وحيازتها.

القضايا والتحديات

61- إن استهداف الزراعة من منظور نظمي وكلي لتحقيق الأمن الغذائي وتوليد العمالة والصحة والحد من الفقر هو عنصر رئيسي للنهوض بالزراعة الريفية وتسويقها التجاري ولتعظيم مساهمتها في النمو الاقتصادي العام. ومع ذلك فإن المجال الريفي ظل، في معظم البلدان، معزولاً وكانت صلاته بالأسواق الخارجة عن المناطق المحلية ضعيفة. ويمثل تعزيز النفاذ إلى الأسواق وإيجاد مزارع ومؤسسات أعمال قادرة على المنافسة تحدياً يلزم التصدي له. ومن شأن خدمات الإرشاد وتحسين مهارات تنظيم أعمال حرة وتنمية الصادرات إلى الأسواق الخاصة داخل الإقليم وخارجه أن يساهم في إيجاد عمالة مستدامة وتنمية القدرات بشكل مستدام.

62- وبالرغم من أن معدلات نمو القيمة المضافة الزراعية كانت غير منتظمة في معظم بلدان الإقليم لعدم وجود سياسات شاملة وتكاملية، فإن إحداث تحوّل في الزراعة نحو توجّه إنتاجي وتصنيعي وتسويقي يتسم بالكفاءة والفعالية هو أمر يبشر بالخير إلى حد كبير بالنسبة للإقليم. وقد حولت بالفعل بعض البلدان الرئيسية المصدرة للأسماك ومنتجات البستنة، من قبيل عمان والمغرب وتونس، اهتمامها نحو الأسواق الأوروبية التي لديها وعي بالجودة والقيمة ومن المرجح أن يحدث هذا أيضاً في كثير من البلدان التي يوجد لديها فائض في الثروة الحيوانية.

63- وتشارك المرأة مشاركة نشطة في الزراعة في المناطق الريفية، كمزارعة وكموفرة للغذاء وكمنظِمة أعمال حرة عاملة في كثير من الأحيان بموارد وقدرة ضئيلة. وينبغي أن يكون ضمان إدراج المرأة ضمن الإرشاد وتنمية المهارات والمجالات الأخرى لتنمية القدرات جزءاً من استراتيجيات تحسين الزراعة الريفية. والموارد اللازمة للتصدي للتحديات سيتعين أن تتأتى للتحديات من زيادة الاستثمارات، العامة والخاصة على حد سواء. وفي تناقض حاد مع الفترة ما بين سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، كانت النفقات العامة على الزراعة في الإقليم

منخفضة إلى حد كبير في السنوات العشر الماضية، لا سيما بالنسبة إلى مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. فحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نحو 12 في المائة في المتوسط في الإقليم بينما لا تتجاوز حصة الإنفاق على الزراعة في مجموع النفقات 5 في المائة في المتوسط. ومع ذلك في السنوات الأخيرة شهد الإقليم زيادة في الاستثمارات داخل الإقليم في الزراعة، وهي استثمارات تنمو وسط الأزمة المالية العالمية والانخفاض المتوقع في مستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان المتقدمة. وتستثمر بلدان كثيرة في الإقليم في الزراعة الأولية (على شكل مشتريات/استئجارات الأراضي على الأغلب) في البلدان الغنية بالموارد من أجل زيادة إمداداتها الغذائية. وعلى الرغم من وجود قضايا يجب معالجتها (مثل النطاق الأمثل، واستخدام المياه والأراضي، وحيازة الأراضي) بخصوص الاستدامة وآثار هذه الاستثمارات الدولية في الزراعة على الأمن الغذائي، فإنها يمكن أن تشكل عنصراً هاماً في تحسين أداء الزراعة في الإقليم.

64- ومن المهم أيضاً وضع استراتيجيات وبرامج وسياسات للتنمية الريفية المتكاملة المستدامة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستفيد البلدان من النهوض بالتعاون داخل الإقليم في التجارة والاستثمار في الأغذية والزراعة وكذلك تحقيق مواءمة السياسات الزراعية والغذائية والتجارية داخل الإقليم مع إيلاء الاعتبار الواجب للمزايا النسبية للبلدان. ومن اللازم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لبحوث تحسين الإنتاجية والإرشاد وتعزيز الصلات بين البحث والتطوير والإرشاد بالتعاون مع أصحاب المصلحة والشركاء ذوي الصلة. وهذا يشمل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والسياسات التنظيمية في جميع مجالات الزراعة والأغذية. وإضافة إلى ذلك، تعتبر إقامة نظام وطني للمعلومات الزراعية يتسم بالكفاءة ومدمج دولياً أمراً حيوياً بالنسبة للإقليم.

مجال الأولوية الإقليمية جيم: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

أهداف مجال الأولوية الإقليمية جيم

- ضمان توافر المياه لدعم الزراعة والأمن الغذائي من أجل الحاضر والمستقبل.
- كفالة الإدارة المستدامة للموارد من الغابات والأشجار والمراعي للمساهمة في الأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ وصون المياه.
- حماية التربة والوقاية من التصحر.
- زيادة إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بطريقة مستدامة.
- صون الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي.

65- تمثل محدودية توافر الموارد الطبيعية، لا سيما المياه، أكثر عامل معوِّق للكفاح في سبيل التغلب على انعدام الأمن الغذائي في الإقليم، على المستويين الوطني والإقليمي على حد سواء. والزراعة هي أكبر مستخدم للمياه (89 في المائة مقارنةً بنسبة قدرها 6 في المائة للاستخدام المنزلي/الحضري و5 في المائة للصناعة).

66- وقد اكتسبت الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أهمية كبيرة نتيجة لتزايد الطلب على هذه الموارد بفعل الضغط السكاني في الأغلب. والتأثير المباشر لهذا الضغط يمكن ملاحظته من تناقص توافر المياه والأراضي وانخفاض جودتهما. وإضافة إلى ذلك تنكمش موارد مصايد الأسماك والغابات والمراعي من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء نتيجة للإفراط في الاستغلال وللتعدي. ومن ثم فقد باتت من أولويات الإقليم العاجلة وضع وتنفيذ سياسات للإدارة الفعالة والمستدامة للأراضي والمياه وكذلك تحسين إدارة مصايد الأسماك والمراعي والغابات. وثمة أولوية أخرى انبثقت من هذه الاحتياجات هي اعتماد تكنولوجيا ملائمة لاستخلاص أقصى قدر ممكن من الإنتاجية من الموارد المتاحة بطريقة مستدامة ولتحقيق زيادة تراكمية من خلال الصون وإعادة الاستخدام وترشيد الاستهلاك. وتنطوي فرص جمع المياه وإعادة استخدام المياه العادمة وتحسين المراعي وتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على إمكانات هائلة في كثير من بلدان الإقليم. وسيكون من الضروري في هذا الصدد الترويج لإشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في تخطيط وإدارة موارد المياه والأراضي والموارد الوراثية، إضافة إلى الترويج للتعاون الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود.

القضايا والتحديات

67- يحتاج الإقليم إلى التحرك قُدماً نحو نظم تقتصد في استخدام المياه والموارد الطبيعية تنعكس من خلال السياسات، وأفضل الممارسات، والاستثمار، والتعليم، والمعلومات، والبحوث. وإتباع نهج كلي في إدارة المياه والموارد هو الخطوة الأولى في التصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم ولتحديد الحلول.

68- ويقتضي أيضاً عدم انتظام المياه المتوافرة وهشاشة الأراضي في الإقليم اتباع نهج فعال في ما يتعلق بصون هذه الموارد، على كل من الصعيد القطري والصعيد الإقليمي على حد سواء. فهاتان القضيتان تهددان بشدة الأمن الغذائي في الإقليم ليس فحسب في الوقت الحاضر بل أيضاً في المستقبل عندما ستواصل المطالب على هذه الموارد تزايدها. ومن أجل الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، من اللازم أن تقوم غالبية بلدان الإقليم بتحقيق الحد الأمثل لاستغلال موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الموجودة لديها وبترشيد ذلك الاستغلال وإضفاء قيمة على المنتجات على امتداد السلسلة السمكية بأكملها. ويمثل صون الموارد الوراثية والمعارف التقليدية جانباً هاماً من جوانب صون الموارد الطبيعية. ومما يتسم بأهمية حاسمة أيضاً تنمية القدرات في مجال وضع السياسات وبذل جهود في مجالات التثقيف والتوعية.

69- وفي هذا الصدد، يلزم إيجاد نظم معلومات ونظم تنبيه على المستويين القطري والإقليمي للمساعدة على تحسين إدارة المخاطر، ومكافحة التلوث، وتيسير تبادل المعلومات. كذلك فإن التعاون داخل الإقليم جوهري لتحسين استخدام الموارد الطبيعية وصونها.

مجال الأولوية الإقليمية دال: التصدي لآثار تغيُّر المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف معه

أهداف مجال الأولوية الإقليمية دال

- تحسين القدرات الوطنية والإقليمية للتأقلم مع الآثار السلبية لتغيُّر المناخ.
- تحديد ممارسات للتكيف مع آثار تغيُّر المناخ والتخفيف منها.
- الحد من مساهمة الزراعة في تغيُّر المناخ.

70- من المتوقع أن تكون لتغيُّر المناخ آثار كبيرة على الزراعة والأمن الغذائي في الإقليم. ومن المرجح أن يؤثر هذا التغير تأثيراً سلبياً على الزراعة من خلال التغيرات في درجة الحرارة والتهاطل، والظواهر المناخية المتطرفة، ورفع مستويات سطح البحر. وقد تسفر هذه الأمور عن تأثيرات سلبية من قيل زيادة تفاقم شح المياه، وتدهور الأراضي، وفشل المحاصيل، وفقدان المراعي وغيرها من أشكال الغطاء النباتي، ونفوق الماشية، وهبوط إنتاج مصايد الأسماك، وتدهور جودة الأسماك.

71- ولذا فإن تخطيط سياسات وطنية لاستراتيجيات التكيف، بما في ذلك إقامة نُظم للإنذار المبكر، ووضع أطر وطنية موحدة، وتحسين التنسيق الشامل للقطاعات هي أمور تمثل أولوية عالية بالنسبة للإقليم. كذلك فإن تحسين القدرات المؤسسية والتقنية في مجال رصد وتقييم آثار تغيُّر المناخ هو مجال آخر من مجالات العمل العاجل. ويمثل التعاون الإقليمي في جمع البيانات وتبادل المعلومات ورصد وتقييم آثار تغيُّر المناخ عنصرا هاماً في تنفيذ مجالات العمل ذات الأولوية هذه.

القضايا والتحديات

72- يعاني الإقليم من شدة عدم انتظام ومحدودية توافر الموارد الطبيعية، وهو وضع من المتوقع أن يتفاقم بفعل آثار تغيُّر المناخ. وسيتمثل تحدٍ هام للإقليم في الحد من آثار تغيُّر المناخ مع الحفاظ على مستويات كافية من الإنتاج الغذائي واستنباط أفضل الممارسات للتكيف مع تغيُّر المناخ. ومن اللازم معالجة آثار تغيُّر المناخ على مستويات متعددة الأبعاد: الجزئي والمتوسط والكلي وكذلك على المستوى الإقليمي. ومن اللازم وضع استراتيجيات التكيف بالاشتراك مع أصحاب المصلحة.

73- ويتمثل عنصر هام من عناصر العمل المتعلق بتغيُّر المناخ في تقديم الدعم لتخطيط السياسات المتعلقة باستراتيجيات التكيف. وإضافة إلى ذلك، تلزم تنمية القدرات، بما في ذلك تقييم آثار تغيُّر المناخ والتعرض له، والمراقبة والرصد والاتصال والتواصل الشبكي، وتحديد وتنفيذ أنشطة التكيف والتخفيف.

74- وتشكل المعوقات المالية لتحقيق الاستثمارات اللازمة لتنفيذ جداول الأعمال المتعلقة بتغيُّر المناخ تحدياً هاماً. ويمكن أن توفر الآليات المالية العالمية للتكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره موارد إضافية يلزم استغلالها، إلى جانب الموارد المالية الموجودة داخل الإقليم.

مجال الأولوية الإقليمية هاء: الاستعداد للطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها

أهداف مجال الأولوية الإقليمية هاء

- تحسين القدرات في مجال التصدي للكوارث والحد من المخاطر.
- ربط جهود الإغاثة بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل.
- التخفيف من الآثار الطويلة الأجل للكوارث.

75- لقد شهد الإقليم منذ أمد طويل طائفة من الكوارث الطبيعية المتكررة والمستمرة من قبيل حالات الجفاف، وغزو الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية، فضلاً عن بعض الكوارث التي حدثت مؤخراً بفعل الإنسان من قبيل الحرب وتشريد السكان. وتمثل القابلية للتأثر بهزات الأسعار نتيجة لارتفاع مستوى الاعتماد على الواردات الغذائية سبباً هاماً للمعاناة البشرية في الإقليم، كما يدل على ذلك الارتفاع الحاد الذي حدث مؤخراً في أسعار الأغذية الأساسية في الفترة 2007-2008. فقد أدت هذه الهزات إلى زيادة الفقر والجوع المزمنين لا سيما في أوساط من هم فقراء فقراً شديداً ذوو القدرة المحدودة على التأقلم. وزيادة القدرة على التنبؤ بهذه الكوارث والاستعداد لها قبل حدوثها وينبغي أن تخفف من أثرها إلى حد كبير.

76- ومما يمثل أولوية عالية بالنسبة للإقليم إقامة نظم للإنذار المبكر من أجل الكوارث الوشيكة ووضع خطط للتأهب للكوارث من أجل مواجهة أي تهديد للإمدادات الغذائية وللإنتاج الزراعي. ومما له أهمية مكافئة أيضاً تحسين القدرة على الوقاية من الكوارث، ومن بينها الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، والتخفيف من آثارها.

القضايا والتحديات

77- إن غالبية بلدان الإقليم لديها قدرات محدودة للتصدي للهزات الطارئة، وللتهديد الذي تفرضه تلك الهزات على سبل معيشة من هم الأشد تعرضاً للتأثر بها. وعدم القدرة على التصدي للهزات يدفع بمعظم الفقراء المعرضين للتأثر إلى حالات رهيبة تهدد أمنهم الغذائي. ويمثل الحد من التعرض للتأثر في الأجلين القصير والطويل أولوية هامة بالنسبة للإقليم.

78- وثمة عامل هام في الإقليم يؤدي إلى تفاقم آثار حالات الطوارئ هو المستويات المرتفعة من الكثافة السكانية في بعض المناطق وكذلك وجود أعداد كبيرة من الأطفال الصغار. فكثيراً ما تتحمل النساء والأطفال حصة غير متناسبة من الآثار المدمرة التي تنجم عن حالات الطوارئ. وتفرض هشاشة الموارد الطبيعية عبئاً إضافياً يعوق قدرة البلدان على التأقلم مع الآثار السلبية للكوارث.

79- وتشمل حالات الطوارئ ذات الطابع الإقليمي الأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود التي تقتضي بذل جهد منسق على المستوى الإقليمي.

رابعا – تنفيذ إطار الأولويات الإقليمية

80- تشمل شبكة المكاتب الميدانية للمنظمة في الإقليم المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع للمنظمة، وثلاثة مكاتب إقليمية فرعية (شمال أفريقيا، والشرق الأدنى الشرقي، ودول الخليج واليمن)، واثنتي عشرة ممثلية للمنظمة[18]، من بينها تسع ممثليات كاملة الأهلية.

81- وتضم المكاتب الميدانية للمنظمة في الإقليم خبرة فنية رفيعة المستوى للاضطلاع بعمل إقليمي وإقليمي فرعي متعدد التخصصات يركز على مجالات الأولويات التي يتضمنها إطار الأولويات الإقليمية. وسوف تتحسن كثيراً قدرة المنظمة في الإقليم بعد إنشاء المكتبين الإقليميين الفرعيين في إقليم الشرق الأدنى الشرقي، وفي إقليم دول الخليج واليمن. فبهذين المكتبين الإقليميين الفرعيين الجديدين، سيبلغ حجم الخبرة الفنية الميدانية في الإقليم 37 موظفاً تقنياً يغطون التخصصات التالية: النظم الغذائية؛ والتغذية وسلامة الأغذية؛ والري وموارد المياه؛ وحيازة الأراضي؛ وإنتاج النباتات؛ ووقاية النباتات؛ ومكافحة الجراد الصحراوي؛ والإنتاج الحيواني وصحة الحيوان؛ والحراجة؛ ومصايد الأسماك؛ والبيئة؛ والصناعات الزراعية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ وإدارة المعارف والمعلومات لأغراض التنمية؛ وتحليل السياسات وتقديم المساعدات على صعيدها؛ والسياسات التجارية؛ وعمليات المشاريع الإقليمية والقطرية، ووضع البرامج الميدانية.

82- وتشمل الوظائف الأساسية للمنظمة التي ستقدَّم مساعدة المنظمة من خلالها في المقام الأول ما يلي: (أ) رصد وتقييم الاتجاهات والمنظورات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل؛ (ب) تجميع وتوفير المعلومات والمعارف والإحصاءات؛ (ج) وضع الصكوك والقواعد والمعايير الدولية؛ (د) توفير الخيارات والمشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات؛ (هـ) تقديم الدعم التقني لتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛

[18] تشمل الشبكة الإقليمية للمنظمة المكتب الإقليمي للشرق الأدنى الذي يوجد مقره في القاهرة، وثلاثة مكاتب إقليمية فرعية، هي المكتب الإقليمي الفرعي لإقليم الشرق الأدنى الشرقي الكائن في القاهرة مع وجود ممثليات للمنظمة في سورية والعراق وإيران والأردن ولبنان ومصر؛ والمكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا الكائن في مدينة تونس مع وجود ممثليات للمنظمة في موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا؛ والمكتب الإقليمي الفرعي لبلدان الخليج الكائن في أبو ظبي مع وجود ممثلية للمنظمة في اليمن.

(و) الترويج والاتصال؛ (ز) الاشتراك بين التخصصات والابتكار؛ (ح) الشراكات والتحالفات. ولتنفيذ إطار الأولويات الإقليمية تنفيذاً فعالاً، سيجري تنظيم خليط من الخبرة في الإقليم وتنسيقه عبر الإقليم مع التركيز على الأولويات المحددة وبناء تآزرات بين المجالات التقنية بطريقة بالغة التشارك لمعالجة الأوجه المختلفة للطابع المتعدد التخصصات لهذه الأولويات ونتائجها المتوقعة. وسيتيسر التنفيذ بإنشاء فرق مهام مواضيعية من الخبراء متمحورة حول ثلاثة مجالات أساسية هي: النظم الزراعية والغذائية؛ والمساعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياساتية؛ والموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ. وإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز الصلات التقنية والتشغيلية في ما بين المكتب الإقليمي والمكاتب الإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية وستجري زيادة اتساقها بتوجيه من إصلاح المنظمة الجاري بشأن تطبيق اللامركزية.

وضع البرنامج الميداني وتعبئة الموارد

83- تجسد عملية وضع البرنامج الميداني وتنفيذه في الإقليم حافظة مضمونية من المشاريع التي تشمل نطاقاً واسعاً يتضمن الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة والتغذية وسلامة الأغذية والأمن الغذائي وغير ذلك. وتمثل الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة في صياغة وتنفيذ هذه المشاريع وما يتصل بها من دعم تشغيلي خدمة ثمينة للبلدان الأعضاء في الإقليم. وبوجه خاص، سيجري العمل على اتساق مشاريع التعاون التقني الإقليمية مع إطار الأولويات الإقليمية مع استمرار استنادها إلى احتياجات/طلبات البلدان كل على حدة كما تنعكس في أطر البرامج القطرية.

84- وسيجري تمويل الموارد اللازمة لتنفيذ إطار الأولويات الإقليمية من خلال البرنامج العادي للمنظمة وأيضاً من خلال موارد خارجة عن الميزانية، مخصصة لمختلف برامج المنظمة. وسيجري المكتب الإقليمي تقييماً للفجوة التمويلية وسيتصل بالجهات المانحة في الإقليم وخارجه للترويج للبرامج التعاونية لتلبية الاحتياجات والأولويات الإقليمية في المجالات ذات المنفعة المتبادلة. وستجري تعبئة موارد من أجل الموارد الخارجية عن الميزانية بالتعاون الوثيق مع إدارة التعاون التقني في المنظمة لمواءمة استراتيجية تعبئة الموارد على المستوى الإقليمي مع الاستراتيجية المؤسسية للمنظمة. وسيضمن التعاون الوثيق مع دائرة تعبئة الموارد ودعم العمليات في المنظمة اتباع نهج وعملية منسقين في ما يتعلق بجهود تعبئة الموارد.

الشراكات

85- في إطار استراتيجية الشراكات الخاصة بالمنظمة، سيُستخدم إطار الأولويات الإقليمية كقاعدة لبناء شراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الإقليم، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة وشبكاتها، والمنظمات التقنية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيُعرض إطار الأولويات الإقليمية على المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة العاملة في الإقليم بعد اعتماده من جانب المؤتمر الإقليمي.

86- وستُعطى أولوية عالية للشراكات الخاصة بالترويج للأهداف الرئيسية للمنظمة والخاصة بتقاسم المعارف والتجارب دعماً للتعاون الإقليمي. وسيجري تعزيز دور اللجان الإقليمية والشبكات المواضيعية الإقليمية النشطة القائمة[19] التي تغطي مواضيع رئيسية بشأن الإقليم، من بينها المياه والسياسات ونشر المعارف. وسيروج المكتب الإقليمي للشرق الأدنى لإقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الإقليم في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي التي جرى إصلاحها حديثاً ودعماً لهدف استئصال الجوع في الإقليم. وسيسعى المكتب الإقليمي للشرق الأدنى إلى فرص العمل في شراكة مع رابطات المزارعين ومع القطاع الخاص للترويج للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وللتخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك من خلال تقاسم المعارف والاستثمارات، تسليماً منه بدور هذه الرابطات وهذا القطاع في التنمية الزراعية.

87- وتوفر أطر الأمم المتحدة المنشأة بالفعل أساساً ممتازاً للعمل مع الشركاء. ويهدف المكتب الإقليمي للمنظمة إلى جعل المنظمة تحتل مكانة استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الإقليم، سعيا إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي بشأن الأغذية والأهداف الإنمائية للألفية في الإقليم. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن المكتب الإقليمي للمنظمة عزز كثيراً خلال السنتين الأخيرتين علاقاته مع وكالات الأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي. وقد أدى هذا إلى عدة مبادرات مشتركة، من بينها نشر تقارير رئيسية عن الأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة في الإقليم. ويتعاون المكتب الإقليمي للمنظمة تعاوناً نشطاً مع شركائه في الأمم المتحدة ضمن الإطار الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإثارة الوعي بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الأمن الغذائي وتغيُّر المناخ، ولتوفير توجيه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في ما يتعلق بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويترأس أيضاً المكتب الإقليمي للمنظمة فرقة المهام المعنية بالأمن الغذائي داخل آلية التنسيق الإقليمية المنشأة في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

---

[19] تشمل هذه الشبكات، في جملة ما تشمله: رابطة إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتسويق الأغذية الزراعية (AFMANENA)، ورابطة مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (AARINENA)، والرابطة الإقليمية للائتمان الزراعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (NENARACA)، والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية للشرق الأدنى (CARDNE)، وشبكة البلدان الإسلامية المعنية بتنمية موارد المياه وإدارتها، والشبكة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا للسياسات الزراعية (NENARNAP)، وشبكة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للمعارف والمعلومات الريفية والزراعية (NERAKIN-RAIS)، وشبكة الاتصالات للتنمية الريفية والزراعية (RADCON)، ومركز البحوث والتدريب في مجالات الإحصاء والاقتصاد والاجتماع للبلدان الإسلامية (SESRTCIC).

88- وسيُستخدم إطار الأولويات الإقليمية كأداة للحوار والدعوة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الرئيسية، ومن بينها جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، واتحاد المغرب العربي (AMU)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، في مجالات الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وسيُستخدم الإطار أيضاً لتعزيز التعاون التقني مع الوكالات التقنية التي توجد مقارها في الإقليم، من قبيل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة (ACSAD).

المتابعة والرصد والتقييم

89- بعد موافقة البلدان الأعضاء، سيُترجم إطار الأولويات الإقليمية إلى خطط عمل عملية وتنفيذية تساهم في تسلسل النتائج الاستراتيجية للمنظمة من خلال صياغة النتائج الإقليمية، التي ستنعكس في وثيقة برنامج العمل والميزانية الإقليمية/ الإقليمية الفرعية، اعتباراً من سنة 2012. وستهتدي أطر البرمجة القطرية وخطط العمل القطرية للمنظمة بإطار الأولويات الإقليمية.

90- وبدءاً من سنة 2012، سيُحدد الرصد الاعتيادي الإنجازات وعوامل النجاح، والعقبات، والدروس المستفادة، والإجراءات اللازمة لتحسين أداء البرنامج، تماشياً مع نظم الرصد والإبلاغ المستندة إلى النتائج التي تستحدثها المنظمة حالياً وتقوم بنشرها. وهذا سيوفر تعليقات انتقادية من أجل زيادة تحسين وتعديل برامج العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستجري باستمرار مقارنة المعلومات في سياق آليات برنامج العمل والميزانية على المستوى الإقليمي/ الإقليمي الفرعي. وإضافة إلى ذلك، سيلزم أيضاً القيام دورياً بإجراء تقييمات مواضيعية معينة لأغراض محددة من قبيل الترويج، وإثارة الوعي، وتعبئة الموارد. ولذا فإن إطار الأولويات الإقليمية هو وثيقة حية تتطور بمرور الوقت.

91- وضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، وبالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية، تلتزم الشبكة الميدانية الموجودة في الإقليم التزاماً كاملاً بتنفيذ إطار الأولويات الإقليمية.

92- وسيجري تنقيح إطار الأولويات الإقليمية كل فترة سنتين لكي يعبر عن التطور الجديد الذي ينجم عن البرامج القطرية، نتيجة لحدوث تغيرات في الأولويات الاستراتيجية للمنظمة بوجه عام أو بناء على طلب البلدان الأعضاء.

الملحق الأول – موجز الإجراءات الرئيسية المقترحة تحت كل أولوية إقليمية: حسب الأقاليم الفرعية

(استناداً إلى نتيجة اجتماع تشاوري عُقد في القاهرة في الفترة 4–7 أكتوبر/تشرين الأول 2010)

مجموعة شمال أفريقيا الإقليمية الفرعية (SNE)	مجموعة الشرق الأدنى الشرقي الإقليمية الفرعية (SNO)	مجموعة دول الخليج واليمن الإقليمية الفرعية (SNG)
الأولوية ألف: الأغذية والتغذية		
1– تعزيز القدرات في مجال إعداد السياسات **وتنفيذها بفعالية ورصدها** وتقييمها 2– **المساعدة في تحديد وإعداد مشاريع استثمارية وتعزيز القدرات الوطنية** 3– **تعزيز الصلات في ما بين إعداد البحوث والإرشاد** 4– **تحسين نظم المعلومات** 5– **الترويج للتكامل في ما بين البلدان** 6– **برامج تثقيفية لتحسين فهم القضايا المتصلة بالأغذية**	1– خفض/منع الفواقد وتحسين الجودة والسلامة في جميع مراحل السلسلة الغذائية 2– الترويج للزراعة التي يوجهها الطلب وتطوير سلسلة إضافة القيمة للسلع الزراعية 3– تسخير إمكانات الزراعة البعلية والترويج للتنويع مع ضمان الاستخدام الأمثل للمياه والأراضي 4– تحسين البحوث والإرشاد، والترويج للاستثمارات لتحسين الإنتاجية الزراعية	1– الترويج لتدخلات مجتمعية، ولشبكات أمان اجتماعي غير مشوِّهة، وتدابير على صعيد السياسات، وبرامج وحملات للتوعية 2– تحسين معايير سلامة الأغذية وجودتها ومعاييرها التغذوية 3– تثبيت الإمدادات والأسعار الغذائية من خلال نُهج إدارة المخاطر المستندة إلى آليات السوق وبرامج التنويع 4– الترويج لتوافر الأغذية استناداً إلى المزايا النسبية، أو الواردات، أو الاستثمار في الخارج مع الحد من الفواقد في جميع مراحل سلسلة إضافة القيمة
الأولوية باء: دور الزراعة في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي		
1– دعم إجراءات إشراك المرأة في **جميع المجالات** وتعزيز القدرات في هذه المجالات 2– **اعتماد نُهج متكاملة ومتعددة التخصصات وتشاركية** 3– **دعم التسويق التجاري للمنتجات المحلية والتقليدية وإضفاء قيمة عليها** 4– **تعزيز أنشطة دعم الزراعة في الحضر والمناطق المحيطة بالحضر** تسليماً بدور هذه الزراعة	1– اتباع نهج كلي في الزراعة باعتبارها القوة المحركة الرئيسية للنمو عند النظر في توليد العمالة والحد من الفقر 2– الترويج للتعاون الإقليمي عند النظر في المزايا النسبية والأمن الغذائي 3– الترويج للاستثمار في الزراعة من خلال تحسين الأسواق والتمويل والائتمان الريفيين 4– وجود نُظم معلومات جيدة من أجل الزراعة والأغذية	1– تحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحقيق تكامل سياسات الأغذية والزراعة واللوائح التجارية 2– إدماج الاستثمار في الزراعة مع قطاعات الخدمات الاجتماعية لفائدة صغار المزارعين من أجل كفالة أعلى عائد وتحقيق أكبر تأثير على سبل المعيشة الريفية 3– بناء القدرات من خلال سلسلة إضافة القيمة بأكملها
الأولوية جيم: إدارة الموارد الطبيعية		
1– نُهُج – سياسات للإدارة المتكاملة للمياه، والاستثمار، والتدريب 2– نُظم للاقتصاد في استخدام المياه والموارد الطبيعية 3– صون الموارد الوراثية و/أو إعادة تأهيل المعرفة التقليدية 4– تحسين إدارة مخاطر الطوارئ 5– تحسين التعاون في ما بين بلدان الإقليم	1– سياسات ملائمة للإدارة الفعالة للأراضي والمياه 2– تكنولوجيات ملائمة لزيادة توافر المياه (بما في ذلك المياه المعالجة) وترشيد استخدامها 3– وضع خطة شاملة لاستخدام المياه 4– تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تخطيط موارد المياه وإدارتها	1– اعتماد نظم حديثة للري وتقنيات الاقتصاد في استخدام المياه 2– سن قواعد ولوائح استخدام المياه المستدام، لا سيما المياه الجوفية 3– النظر في إصلاح هيكل الحوافز وسياساتها من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه 4– وضع خطط وطنية لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في أغراض الزراعة

الملحق الأول (تابع)

SNE	SNO	SNG
الأولوية جيم: إدارة الموارد الطبيعية (تابع)		
6- إدارة وصون **مصايد الأسماك** (البحوث والبيانات والتدريب وغير ذلك) 7- التخطيط ووضع سياسات من أجل مصايد الأسماك **وتربية الأحياء المائية، والبنية الأساسية، والتسويق** 8- تحسين مساهمة صيد الأسماك **وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة** لأشد السكان تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي 9- وضع نُهج للتعامل مع تربية الأحياء المائية باعتبارها كياناً منفصلاً مع الاعتراف باختلافاتها من حيث القضايا والخبرة الفنية والاحتياجات إلى بناء القدرات. 10- تجديد الغطاء النباتي وأهمية الغابات في مكافحة تغيُّر المناخ، والفقر، والتصحر.	5- الترويج للتعاون الإقليمي في استخدام المياه العابرة للحدود 6- صياغة سياسات وتعزيز القدرات (المؤسسية والبشرية) للبلدان في مجال إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ورصدها وصونها 7- اعتماد وتنفيذ مدونة المنظمة للسلوك بشأن الصيد الرشيد 8- دعم دور مصايد الأسماك في الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر من خلال الترويج للمشاريع المتناهية الصغر، وتحسين التسويق والمناولة بعد الحصاد وإثارة الوعي 9- دعم التبادل الإقليمي للمعارف والتكنولوجيا في ميدان تربية الأحياء المائية 10- حماية المراعي واسترجاعها وإدارتها المجتمعية	5- النظر في استخدام المياه الضاربة إلى الملوحة في زراعة بعض المحاصيل التي تتحمل الملح، عندما تكون مجدية اقتصادياً 6- تحسين قدرة الكوادر الوطنية التي تقود خدمات الإرشاد في مجال الري، بما في ذلك إيجاد صلة قوية بالنظام الوطني للبحوث الزراعية، فضلاً عن تنظيم وتنسيق أنشطة الإرشاد التي يضطلع بها القطاع الخاص 7- دعم القدرات والامتثال التام لمدونة السلوك من أجل حماية الموارد السمكية 8- تقدم مزيد من الدعم للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك لتلبية الاحتياجات الملحة والتصدي للتحديات في البلدان الأعضاء 9- تحسين قواعد البيانات القائمة بشأن مصايد الأسماك 10- تشجيع الاستخدام المتعدد للمياه من تربية الأحياء المائية
الأولوية دال: تغيُّر المناخ		
1- دعم التخطيط على صعيد السياسات **لاستراتيجيات** التكيف **لبناء** أطر وطنية **موحدة** وتحسين التنسيق الشامل للقطاعات وداخل الإقليم 2- تنمية القدرات (بما في ذلك **تقييم** آثار تغيُّر المناخ والتعرض للتأثر به، ومراقبته ورصده، والاتصال والتواصل الشبكي، وتحديد وتنفيذ أنشطة التكيف والتخفيف) 3- تحسين القدرة على الحصول بسهولة على الموارد **المالية** المتاحة من أجل تغيُّر المناخ 4- الترويج لأفضل الممارسات من أجل التكيف مع تغيُّر المناخ **والتخفيف** من آثاره على مستويات متعددة في الإقليم كله	1- تحسين القدرات في مجال رصد وتقييم آثار تغيُّر المناخ 2- تخطيط سياسات للتكيف بما في ذلك إدارة مخاطر الأخطار ونظم الإنذار المبكر، وإدماجها مع الخطط الوطنية الأخرى 3- التعاون الإقليمي في جمع البيانات، وتبادل المعلومات، ورصد آثار تغيُّر المناخ وتقييمها 4- تحسين المعلومات لدى الجمهور ووعيه 5- تنفيذ برامج للتخفيف والتكيف في مجالات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1- معالجة قضية التكيف مع تغيُّر المناخ على أنها قضية إقليمية وعالمية تثير قلقاً رئيسياً 2- استخدام نظم الإنذار المبكر كأداة فعالة لتحديد أنشطة التكيف 3- تحسين القدرات المؤسسية والتقنية في ما يتعلق برصد وتقييم آثار تغيُّر المناخ 4- الحاجة إلى الاتصال بالجهات المانحة/وكالات التمويل على نطاق إقليمي للتصدي للمشكلة

الملحق الأول (تابع)

SNG	SNO	SNE
الأولوية هاء: الاستعداد للطوارئ والتصدي لها		
1– التنبؤ بالأوضاع المعاكسة في قطاع الأغذية والزراعة وتوفير إنذار مبكر بشأنها		
2– تقييم الاحتياجات وصياغة وتنفيذ برامج من أجل الإغاثة وإعادة التأهيل		
3– تحسين القدرة على رصد الكوارث، **بما في ذلك الكوارث النباتية والحيوانية العابرة للحدود وحالات تفشي الآفات، واكتشافها والوقاية منها والتخفيف من آثارها**.		

الملحق الثاني: الأولويات الإقليمية المحددة حسب النتائج التنظيمية للمنظمة*

	ألف تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام				باء زيادة الإنتاج الحيواني المستدام				جيم إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام						دال تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية				هاء الإدارة المستدامة للغابات والأشجار						واو الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة						زاي تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية				حاء تحسين الأمن الغذائي والتغذية					طاء زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال			كاف المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية			لام زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية		
الأولويات الإقليمية	01	02	03	04	01	02	03	04	01	02	03	04	05	06	01	02	03	04	01	02	03	04	05	06	01	02	03	04	05	06	01	02	03	04	01	02	03	04	05	01	02	03	01	02	03	01	02	03
ألف – تحسين الأمن الغذائي والتغذية	x		x		x	x						x					x																	x			x	x		x							x		
باء – تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل المعيشة	x											x					x							x										x	x									X				
جيم – الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	x			x					x		x			x	x				x																													
دال – التصدي لآثار تغيُّر المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف معه	x										x																																					
هاء – الاستعداد لطوارئ الأغذية والزراعة والتصدي لها		x																																														
مجموع 30 نتيجة تنظيمية	1	1	1	1	1	1	1		1	1	1			1	1	1			1					1	1	1					1	1			1	1	1			1	1	1	1			1		

* ترد قائمة مفصلة بالنتائج التنظيمية في الملحق الثالث. وينطبق عدد من النتائج التنظيمية ذات الطابع الشامل للقطاعات من قبيل المساواة بين الجنسين (الإطار الاستراتيجي كاف)، والسياسات (الهدف الاستراتيجي خاء)، والإحصاءات وتبادل المعارف (الهدفان الاستراتيجيان حاء 4 وحاء 5) على جميع الأولويات الإقليمية الخمس.

الملحق الثالث – قائمة النتائج التنظيمية للمنظمة

ألف 1 سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي

ألف 3 الحد بشكل مستدام من مخاطر المبيدات الحشرية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

ألف 4 سياسات فعالة وقدرات ممكّنة من أجل تحسين إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي

باء 1 مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية

باء 2 الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان

باء 3 تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية، في الإنتاج الحيواني

جيم 1 تحسين البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين صياغة السياسات والمعايير التي تيسّر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة

جيم 2 تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

جيم 3 مساهمة تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبَل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام

جيم 4 استفادة البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية نتيجة لتوسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة

جيم 6 تحقيق البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاذ إلى الأسواق

دال 3 قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية

هاء 2 تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين

هاء 3 تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى.

هاء 6 بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية

واو 1 ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي

واو 2 تحسين البلدان لقدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود

واو 6 تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وتقاسمها

زاي 3 سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تساعد على تحسين الآثار الإنمائية لمشروعات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية والحد من الفقر

زاي 4 وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة تصب في مصلحة الفقراء.

حاء 1 وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

حاء 3 تعزُّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة

حاء 4 تعزُّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

طاء 1 انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات

طاء 2 استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة

طاء 3 تحسُّن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء.

كاف 3 صياغة الحكومات لسياسات تراعي احتياجات المرأة وشاملة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية

لام 1 زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية

لام 2 تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة